التَّلْوِيْحُ الكِنَائِيّ

فِي تُراثِ العُلَمَاءِ

دراسة بلاغية تحليلية

١٤٣١هـ - ٢٠١٠م

الدكتورة / هند بنت جميل نايتة

الأستاذ المساعد بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن

قسم اللغة العربية- تخصص البلاغة

﴿رَبِّ هَبْ لِي حُكْمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ ﴿٨٣﴾ وَاجْعَل لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ ﴿٨٤﴾ وَاجْعَلْنِي مِن وَرَثَةِ جَنَّةِ النَّعِيمِ﴾ [سورة الشعراء: ٨٣- ٨٥]

المقدمة

الحمد لله الذي كشف حجب الغفلة بآيات المثاني، وهتك ظلمات الضلالة بالنبي العدناني ﷺ، وأنزل عليه القرآن الكريم بالهداية والبيان، وأرسله بأفصح لسان، فكشف مكنون المعاني ببديع البيان، ورصف كلامه بما أعجز الأنام، وأيّد نبيه ﷺ بحجة الإيمان التي استمرت على مرِّ الأزمان، فأدَّى الأمانة، وبلَّغ الرسالة أتم بلاغ. فاللهم صل على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً، أما بعد.

فإن معرفة الدين الإسلامي والتفقه فيه قوام السعادة، وإن معرفة اللغة سبيله المستقيم، ومِسَاكُ اللغةِ علمُ البلاغةِ، وفلكها الرحيب علم البيان الذي برع فيه الكتاب والمؤلفون، وخُلِب به الخطباء والشعراء برقت له الأسارير، وانقطع لفهمه البلغاء، فاستنار الطريق نحو إعجاز القرآن الكريم، الذي أناف ببلاغته على سائر ما كتبه جهابذة اللغة وفصحاء العربية، لذلك عكف الباحثون على الغوصِ عن مكنوناتِ دررِه، واستنباط دقائق حِكَمه، ولعل دقة تعبيره ولطف مسلكه وأسلوبه من أحد أسباب خفاء دلائل إعجازه.

وكنت - بفضل الله تعالى- من الباحثين الذين استلهموا من أقوال أولئك العلماء – رحمهم الله تعالى- ، وأفدت كذلك مما ذكره المحدثون، واسترشدت ببعض ما دوّنوه، وطبقت ذلك على (التلويح الكنائي) أحد فروع علم الكناية، فوجدته جذراً مستقلاً بذاته في القرآن الكريم، له شواهده وأغراضه البلاغية، ومع ذلك لم

أستطع فصله عن الكناية، لأنه جزء منها، فكان لزاماً أن أستعرض علم الكناية بعامة؛ لأستخرج منه التلويح الكنائي بخاصة.

وكذلك وجدته كغيره من الموضوعات البلاغية التي كانت بداياتها ملاحظات، وعليها بعض الشواهد.

كما وجدتُ شواهده قد اختلطت بشواهد بعض الموضوعات الأخرى، مما جعل الفصل بينها يحتاج إلى روية، وإلى مراجعة العقل كثيراً، كما كان الشرح عليه عبارة عن ملحوظات في كتب المتقدمين، ازدادت عمقاً حتى وصلت إلى قمة نضجها الفكري عند قدامة بن جعفر، وعند ابن رشيق القيرواني، و(عبد القاهر الجرجاني)، ثم جاء (السكاكي) الذي أفاد من خبرات السابقين، ووضع قواعد (علم الكناية) بتقسيماته وشواهده، ومن ضمنها (التلويح الكنائي)، فأكمل بذلك منظومة القواعد البلاغية، بما أعان بعض المفسرين في الاستفادة منها، فأشاروا إليها في كتبهم.

ولقد اهتم كثير من الباحثين بالكناية، فألفوا فيها الكتب، وبعض الرسائل الجامعية[1]، اطلعت على معظمها، ورأيت أن دراستها مختلفة عما جاء به بحثي، وكذلك كل دراسة قُدِّمت تختلف عن الأخرى؛ لأن الغرض من الدراسة مختلف، وبخاصة موضوع دراستي للكناية؛ فإن الغرض منه هو تلمس معالم موضوع (التلويح الكنائي) – وهو ما لم يسبق إليه أحد من الدارسين بحسب علمي – ، ومن ثم

(١) ينظر: كتاب الدكتور محمود السيد شيخون: الأسلوب الكنائي، وكتاب الدكتور بشير كحيل: الكناية في البلاغة العربية وغيرها.

تبيُّن العلاقة التي تربط بين الموضوعين (الكناية والتلويح الكنائي)، وكذلك توضيح ما قاله علماء البلاغة في ذلك كما أشرت إلى فائدة التلويح الكنائي في بعض الشواهد القرآنية والأمثلة الشعرية.

ومن هذا المنطلق جاء البحث بصورة مختلفة عما جاء في المؤلفات الأخرى، وإن كان مرتبطاً بها من حيث معنى الكناية في اللغة، وتعريفها في الاصطلاح، ومن حيث نشأتها كذلك.

والذي أوحى لي بدراسة هذا الموضوع هو كتاب ((نظم الدرر في تناسب الآيات والسور للبقاعي))، حيث كنت أعد بحث الدكتوراه، فوجدت مصطلح التلويح الكنائي محل اهتمام البقاعي، سواء التلويح الكنائي أو التلويح بالحقيقة، وهو ما يعرف بالتعريض، دون الإشارة إلى الفرق بينهما، لهذا كان اختياري لدراسة هذا الموضوع قائماً على الأسباب التالية:

- أن كثرة الأبحاث والمؤلفات في الكناية لم تأت على كل موضوعاتها وأقسامها بالدراسة والبحث، وبخاصة موضوع التلويح الكنائي، فلم تعن به دراسة مستقلة.
- وجدته موضوعاً له أهمية في الدراسات البلاغية؛ لأنه من الكناية التي تعتمد على كثرة الوسائط، وكذلك على خفائها، مما يجعل التعبير به على دقته كافياً شافياً في كثير من المجالات التي لا يناسبها التصريح، ولا يؤدي الغرض منها التعبير بأسلوب الكناية القريبة الوسائط.

- كما أني لاحظت أن التلويح الكنائي جاء في القرآن الكريم مستخدماً على نطاقٍ واسعٍ، وفي مجالاته المختلفة.
- كما عبَّر به الشعراء الأفذاذ، واستخدموه في أشعارهم؛ للتعبير عن عميق مشاعرهم، وصدق مودتهم، ودقة أوصافهم مما لا يكون بالتصريح، ولا يكون بالكنايات القريبة الوسائط.

ولذلك عزمت على دراسته وتوثيقه بالشواهد المختلفة، متوكلة على الله ﷻ.

وأما اختيار (التلويح الكنائي في تراث العلماء) عنواناً لهذا البحث؛ فلأنه ظهر في كتب المتأخرين، وقد انتظم في سلسلة أقسامها: الرمز، الإيماء الإشارة، والتعريض.

وأما في كتب المتقدمين فقد كان يطلق على كل قسم من تلك الأقسام معنى غير الكناية اصطلاحاً، فَكَانَ في هذا الاسم توضيحٌ لهوية التلويح الكنائي، وإظهارٌ لبداية تاريخه.

منهج البحث:

- حرصَتْ الباحثة على تأصيل البحث بالنقل من مصادر المعلومات، وأمهات الكتب ذوات الاختصاص فقط، أما المؤلفات الحديثة، فقد أشارت إلى بعضها مما انفرد برأي أو مقولة تحتاج إلى نقاش وبسط كلام، جاء ذلك واضحاً في ثنايا الدراسة.

- استعرضَتْ جهود السابقين في علم الكناية بخاصة، وسارت في دراستها على منهج المقارنة والتنظير بين الآراء والنصوص، فأشارت إلى الجهود المتشابهة في ذلك، وإلى المختلفة أيضاً.
- محاولة الوصول إلى معرفة أول من أشار إلى التلويح الكنائي بخاصة، وكذلك الإشارة إلى أول من ظهر مصطلح التلويح في مؤلفه، والتنبيه أخرى إلى أول من نبه إلى رأي أو مقولة في هذا الباب.
- كما اقتضت هذه الدراسة الإشارة إلى مختلف أقسام الكناية، والتعريف بها والتفريق بين شواهدها؛ لأن التلويح الكنائي قسيمُها.
- ولقد استشهدت الباحثة على موضوع التلويح الكنائي بآيتين مباركتين كنموذج للدراسة التطبيقية على هذا الموضوع؛ حتى لا يخرج البحث عن الشروط المقررة له، أما آيات التلويح الكنائي في القرآن الكريم كله، فهي كثيرة، لعلها تفردبالدراسة في بحث مستقل إن شاء اللّه تعالى.

خطة البحث:

❖ المقدمة: وتشتمل على:

- لمحة تعريفية عن موضوع التلويح الكنائي.
- سبب اختياري لهذا الموضوع.
- منهج البحث.
- التمهيد وفيه عرضت لبيان ما يأتي:
- التلويح الكنائي أحد أقسام الكناية.
- مذهب السكاكي والخطيب في الكناية.
- فضل قدامة بن جعفر على الكناية عامة، والتلويح الكنائي بخاصة.
- سر العدول عن قول السكاكي: ((تنقسم» إلى «تتفاوت)) .

❖ تعريف التلويح: لغة واصطلاحاً.

❖ نَشْأة مُصْطَلَح التَّلويح

❖ موضوعات البحث:

الفصل الأول: الكناية والتعريض منذ زمن أبي عمرو بن العلاء حتى زمن ابن المعتز.

الفصل الثاني: بدايات التلويح، ويشتمل على ما يأتي:

- من زمن قدامة بن جعفر إلى زمن الزمخشري.
- التوفيق بين المذاهب الكنائية المختلفة.
- بعض الشواهد التطبيقية على التلويح الكنائي.

❖ الخاتمة.

❖ فهرس المصادر والمراجع والموضوعات.

وأخيراً:

فلعل الإفاضة في هذه المقدمة، وإيفاءها حقها من البيان، يخرج بنا عن موضوعها، فلنمسك بعنان القلم، ونكل ذلك إلى ما ورد في متن البحث، فهناك البيان الواسع الوافي بإذن الله تعالى، فأسأل الله الجليل أن ينفع بهذا البحث مطالعه، ويديم الانتفاع منه، كما أضرع إليه سبحانه أن يستفيد منه مراجعه، وأن يجعله بسبب من مرضاته، إنه سميع الدعاء، فما كان فيه من الصواب، فبتوفيق الله ﷻ، وما كان فيه من الخطأ أو التقصير فمن نفسي والشيطان، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، وجمعنا به في مقامات رحمته، إنه على كل شيء قدير.

الباحِثَةُ

الدكتورة هند بنت جميل نايتة

الرياض الزاهرة - السبت

في ٢١ /٧/ ١٤٣١هـ - ٢٠١٠/٧/٣م

التمهيد

هذا البحث يبدو لقارئ عنوانه ولأول وهلة أنه لن يأخذ وقتاً في البحث والدرس وتحرير المقولات، وأنه ليس بحاجة إلى التنقيب عنه في بطون أمهات الكتب ذات المعلومات العامة، والمعارف المتنوعة، وتفاسير القرآن الكريم، وكتب البلاغة؛ بل إني وجدت أنه لزاماً عليّ البحث عنه طراً منذ زمن أبي عبيدة معمر بن المثنى إلى زمن السكاكي.

لما سبق فإن هذا البحث أخذ وقتاً ليس باليسير حتى أصبح أمام القارئ بهذه الصورة، والتي أرجو الله الكريم أن يكون منَّ عليَّ فيها بالخير والصواب، وما ينفع دارسي الكناية والتلويح الكنائي.

ولما كان قد اشتهر في الكناية مذهبان: مذهب الشيخ السكاكي، ومذهب الخطيب القزويني؛ حيث اعتبرها السكاكي انتقالاً من اللازم إلى الملزوم، واعتبرها الخطيب انتقالاً من الملزوم إلى اللازم، فإنني بعون - الله تعالى- في هذا البحث سأتعرض أولاً للتوفيق بين هذين الرأيين، وإن كان الشيخ عبد القاهر قد جعل الكناية انتقالاً من الحقيقة[1]، والزمخشري جعلها انتقالاً من الملزوم إلى اللازم تارة، وأخرى من اللازم إلى الملزوم.

وكذلك سأعرض لنشأة الكناية والتعريض بإيجاز حتى الفصل بينهما، إلى أن ترك قدامة بن جعفر هذين المصطلحين، واستبدل الإرداف بالكناية.. فجاء من بعده والتزموا بذلك المصطلح، وأطلق

(١) ينظر: مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، فرع المنوفية (ص / ١٩٣)، العدد الخامس، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

بعضهم عليه مصطلح التلويح والتتبيع، ومع كل ذلك صار الإرداف مصطلحاً تلهج به ألسنةٌ كثيرة، كابن أبي الإصبع، وكذا حال التلويح حتى أصبح قسماً من أقسام الكناية.

ولا بد من هذه اللفتة حتى يعلم الجميع أن قدامة بن جعفر كان صاحب فضل على البلاغة العربية إلى يومنا هذا، فقد كان عبقرياً فذا يستلهم ما تجود به قرائح الشعراء الملهمين، ويستنبط منها قواعد البلاغة، ولهذا القول شواهده التي سأبيِّنها إن شاء الله تعالى في حينها، وليس ثمة تكرير لنشأة الكناية بالمعنى المفهوم – ولا بد أن أقدم بين يدي القارئ الكريم، والباحث المنصف أن قدامة رغم أنه لم يذكر لفظ الكناية، إلا أنه دلّ على أنها قديمة عند العرب، والدليل على ذلك أنها عادت إلى الكتب وإلى الدراسات والتحصيل مرة أخرى، وقسمت إلى أقسام، وصار التلويح قسماً منها.

وكما أن الكناية كانت متفردة، ثم اقترن بها التعريض عند ابن قتيبة فإننا نجد أنهما ضما إلى بعضهما عند ابن المعتز، وأبي هلال، ثم افترقا حتى أصبح كل منهما يدرس على حدة، وهذا ما تسير عليه كتب البلاغة حتى يومنا هذا.

وإنما آثرت التوسعة قبل السكاكي في التلويح، والرمز، والإيماء، والإشارة، لأدل على المناهل التي استقى منها السكاكي هذه المصطلحات، ولأبين مدى شغف العلماء بذكر هذه المصطلحات إلى جانب الكناية، وخاصة الإرداف والتلويح، حتى جعلوها أقساماً، موازية للكناية.

أما في اصطلاح البلاغيين: فمن المعلوم أن الإمام أبا يعقوب السكاكي بعد أن قسم الكناية ثلاثة أقسام: الكناية المطلوب بها نفس الموصوف، والكناية المطلوب بها نفس الصفة، والكناية المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف، عاود الكرة وقال: ((وإذ قد وعيت ما أملي عليك فنقول: متى كانت الكناية على ما عرفت، كان إطلاق اسم التعريض عليها مناسباً، وإذا لم تكن كذلك نظر، فإن كانت ذات مسافة بينها وبين المكنى عنه متباعدة لتوسط لوازم كما في: كثير الرماد وأشباهه، كان إطلاق اسم التلويح عليها مناسباً))[1]؛ لأن التلويح هو: ((أن تشير إلى غيرك من بُعد))[2]، وإن كانت ذات مسافة مع نوع من الخفاء كنحو: عريض القفاء وعريض الوساد، كان إطلاق الرمز عليها مناسباً[3]، لأن الرمز هو أن تشير إلى قريب منك على سبيل الخفية، قال الشاعر:

رَمَزَتْ إِلَيَّ مَخَافَةً مِنْ بَعْلِهَا ... مِنْ غَيْرِ أَنْ تُبْدِي هُنَاكَ كَلامَهَا[4]

وإن كانت لامع نوع خفاء كقول أبي تمام:

---

(١) مفتاح العلوم، السكاكي، ص/ ١٩٣.

(٢) شرح الفوائد الغياثية من علمي المعاني والبيان ص/ ٢٦٢.

(٣) وينبغي أن نعلم أن السكاكي حينما قال: والمناسب..، فإنه يقصد تمييز تلك الأقسام بعضها من بعض، هذا من جهة، ومن أخرى إلى أن بين كل قسم وسمة مناسبة، شروح التلخيص (حاشية الشيخ محمد بن عرفة الدسوقي) ٤/٢٦٧.

(٤) أورده الشريف المرتضى في أماليه، ٢/ ١١٧.

أَبَيْنَ فَمَا يَزُرْنَ سَوَى كَرِيمٍ وَحَسْبُكَ أَنْ يَزُرْنَ أَبَا سَعِيدِ[١]

فإنه من إفادة أن أبا سعيد كريم، غير خاف، كان إطلاق اسم الإيماء والإشارة عليها مناسباً، وكقول البحتري:

أَوَمَا رَأَيْتَ الْمَجْدَ أَلْقَى رَحْلَهُ فِي آلِ طَلْحَةَ ثُمَّ لَمْ يَتَحَوَّلِ[٢]

فإنه في إفادة أن آل طلحة أماجد ظاهر))[٣].

سرُّ العدول عن قول السكاكي: «تتقسم» إلى: «تتفاوت»[٤]:

لقد ورد في تعريف السكاكي للكناية[٥] بعد أن بين اشتقاق مادتها بأنها: ((تتفاوت إلى تعريض وتلويح ورمز وإيماء وإشارة))[٦]، ومن المعلوم أن هناك فرقاً بين القول (تتقسم)، والقول (تتفاوت)، ولهذا بادر بعض العلماء في تفسير هذين المعنيين.

يقول العلامة ابن يعقوب المغربي: ((لقد اختلف في وجه عدوله عن أن يقال: تتقسم إلى قوله: تتفاوت، فقيل: إنما عبر بالتفاوت دون الانقسام لأن هذه الأمور لا تختص بالكناية؛ لأن التعريض مثلاً يكون

(١) البيت في ديوان أبي تمام، ص ١٠٨،.

(٢) ديوان البحتري، ٢/ ١٧٤٩.

(٣) مفتاح العلوم، ص/ ١٩٤.

(٤) مواهب الفتاح لابن يعقوب المغربي (٤/ ٢٦٧).

(٥) سميت الكناية كذلك لما فيها من إخفاء وجه التصريح، ودلالة كنَّى فيه معاني الخفاء، من ذلك: كنَّى عن الشيء يكنِّي: إذا لم يصرح به، ومنه الكنى المعروفة، ومنه نكى في العدو ينكِّي إذا أوصل إليه المضار من حيث لا يشعر بها، ومنه نكايات الزمان ببنيه من حيث لا يشعرون. ينظر: مفتاح العلوم (ص/ ١٨٩- ١٩٠).

(٦) مفتاح العلوم (ص/ ١٩٠). وينظر: المطول على شرح تلخيص المفتاح، (ص/ ٩٣).

كناية ومجازاً، والتلويح والرمز والإشارة يطلق كل منها على معنى غير الكناية اصطلاحاً ولغة، فلو عبر بالانقسام أفاد أن هذه الأشياء لا تخرج عن الكناية؛ إذ أقسام الشيء أخصّ منه))[1].

فالملاحظ على ابن يعقوب أنه بيّن معنى الأقسام بأنها لفظ يدل على أن تلك المسميات (التعريض والتلويح...) مكتملة بمعناها وتعريفها، وأن بين كل مسمىً وآخر حدوداً واضحة لدى البلاغيين، وتنضوي جميعها تحت مصطلح عام هو الكناية، ولكن عبَّر بالتفاوت ليدل على أنها موضوعات لها خصوصيتها، فهي ليست للكناية مطابقة من حيث طريقة الدلالة على المراد.

ويبين الشيخ محمد بن عرفة الدسوقي ما أراده السكاكي بقوله: (تتفاوت) بأن قال: ((إنما عبَّر السكاكي بالتفاوت للإشارة إلى أن هذه الأقسام، وإن استوت في كونها كناية، يقع التفاوت فيها في الجملة، أي أنه يفوق بعضها بعضاً في رتبة قلة الوسائط وكثرتها، وذلك مما يؤدي إلى التفاوت في الأبلغية، لأن الخطاب بها يختلف، يناسب بعضها الذكي، وبعضها الغبي، وما يكون خطاباً لذكي يفوق ما كان خطاباً لغبي في الأبلغية، وإن كان في كل مقامه بليغاً))[2].

ومراد الشيخ محمد بن عرفة الدسوقي بالتفاوت أن الذي يجمع تلك المسميات هو كثرة الوسائط أو قلتها بما يناسب حال المخاطب.

---

(١) مواهب الفتاح (ضمن شروح التلخيص) ٤/ ٢٦٥..

(٢) حاشية الدسوقي (ضمن شروح التلخيص) ٤/ ٢٦٧.

ومما سبق يمكن القول بأن إطلاق لفظ التفاوت أنسب؛ لأن الذي يجمع هذه المسميات، إنما هو الخفاء في إدراك المعنى؛ لاختلاف الطريقة في التعبير من حيث الغموض والوضوح، أو اختلاف الوسائط قلة وكثرة بما يناسب المقام؛ ولهذ اعتبرت هذه المسميات أقساماً اعتبارية، تختلف باختلاف الاعتبارات، ويمكن اجتماعها، لا أنها أقسام حقيقية مختلفة.

وعلى ذلك يمكن تعريف التلويح بأنه: ((ما يشار به إلى المطلوب من بعد مع خفاء. يعني بالبعد: أن ينتقل إلى الملزوم بوساطة لوازم، وسمي تلويحاً لبعد المطلوب))[1]- على حد تعبير السكاكي- ، ويفهم من هذا: أن الكناية التلويحية: ((هي الكناية التي كثرت فيها الوسائط بين المكنى به والمكنى عنه، أو بين الملزوم واللازم[2]، والتلويح الكنائي مثل قولهم: كثير الرماد كناية عن المضيافية أو الكرم، فإنك ترى بين المكنى عنه والمكنى به وسائط كثيرة؛ حيث ينتقل من كثرة الرماد (المكنى به) إلى كثرة إحراق الحطب تحت القدور، ضرورة أن الرماد لا يكثر إلا بكثرة الإحراق، وينتقل منها إلى كثرة الطبائخ، ومنها إلى كثرة الأكلة، ومنها إلى كثرة الضيفان، ومنها إلى المضيافية))[3].

(١) التبيان في البيان للإمام الطيبي (ص ١٢٢).

(٢) وسيكون لها تعريف آخر شاف.

(٣) شروح التلخيص. (حاشية ابن يعقوب المغربي) ٤/ ٢٥٦.

التلويح الكنائي:

قبل الحديث عن التلويح في اصطلاح البلاغيين، يحسن عرض ما تدل عليه مادة (لَوَحَ) في المعاجم اللغوية، وما يشير به النحويون المتقدمون في أسفارهم:

التلويح في اللغة: (اللام والواو والحاء) أصل صحيح، معظمه مقاربة باب اللمعان، يقال: لاح الشيء يلوح، إذا لمح ولمع، والمصدر: (اللّوح)، كما في قول القائل:

أُرَاقِبُ لَوْحاً مِنْ سُهَيلٍ كَأَنَّهُ ... إِذَا مَا بَدَا مِنْ آخِرِ اللَّيلِ يَطْرَفُ[1]

ومنه ما قاله ابن دريد في قول القائل في السلاح:

تُمْسِي كَأَلْوَاحِ السِّلاحِ وَتُضْحِي كَالْمَهَاةِ صَبِيحَةَ الْقَطْرِ

والمراد من الألواح ما لاح منه، وأكثر ذلك السيوف[2]، ومنه لوَّحَه الحر، وذلك إذا حرّقه وسوّده حتى لاح من بعد لمن أبصره[3].

ويفهم مما سبق من المعاني اللغوية أنّ التلويح: هو الإشارة السريعة الخاطفة من بعد.

وفي اصطلاح البلاغيين: ((هو أن تشير إلى غيرك من بُعد))[4]، وهو الذي تكثر فيه الوسائط بين اللازم والملزوم، كما في كثرة الرماد

(١) ديوان جران العود النميري، (ص ١٤).

(٢) اللسان، مادة (لوح)، وفي الجمهرة، (٢/ ١٩٤).

(٣) ينظر: معجم مقاييس اللغة، (٣/ ٢٢٠).

(٤) ينظر: مفتاح العلوم، (ص ٤١١)، والإيضاح في علوم البلاغة (ص ٣٣٩). والمطول (ص ٦٣٧).

المستعملة في المضيافية؛ فإن بينهما وسائط، وهي كثرة الإحراق، وكثرة الطبخ وكثرة الأضياف (...)، وإنما سميت الكناية الكثيرة الوسائط تلويحاً؛ لأن التلويح في الأصل: هو أن تشير إلى الشيء من بعد، وكثرة الوسائط بعيدة الإدراك غالباً[1].

نَشْأة مُصْطَلح التَّلويح:

نشأ مصطلح التلويح في أحضان الكناية، وعدَّه علماء البلاغة أحد أقسامها المعروفة: التعريض، والتلويح، والإيماء، والرمز، والإشارة.

ولن أستعرض كيفية نشوء مصطلح الكناية بذاته، فإن غيري من الباحثين قد تعاهده بالبحث والدراسة المستفيضة، ولن أستعرض كذلك أسماء الذين على أيديهم نشأ علم الكناية غضاً، فلم يعرجوا بقليل أو كثير إلى موضوع التلويح أو إلى ما في معناه، ولكن سأتتبع كيف شق مصطلح (التلويح) صلب الأرض، وظهر برعماً له في البلاغة دور وقيمة، واستقلالية وصفة تميزه عن غيره من المصطلحات، وإن لم يحظ بالدراسة المستقلة بعد.

وأول ظهور لمصطلح (التلويح) على يد ابن رشيق القيرواني (٤٥٦هـ أو ٤٦٣هـ) الذي جعله من أقسام الإشارة؛ حيث ذكر في كتابه (العمدة) أن باب الإشارة يحوي عديداً من الأنواع البلاغية، بلغ عددها ثلاثة عشر، منها: التلويح، وهي: ((الإيماء، التفخيم، التعريض، الكناية، التلويح، التمثيل، الرمز، اللمحة، اللغز، التورية، الحذف،

(١) ينظر: معجم البلاغة العربية (٢/ ٨٠٨).

التتبيع))[١]، كما كان التلويح عند الشيخ عبد القاهر مرادفاً للكناية؛ حيث جعل الشيخ: ((الكناية، والتعريض، والرمز، والإشارة والتلويح))[٢] ألفاظاً متواردة على معنى واحد.

وجعل الزمخشري التعريض والتلويح سواء[٣]، أما الفخر الرازي[٤]: فقد ألمح إلى أن التعريض قد يسمى تلويحاً؛ لأنه يلوح منه ما يريد، - متابعاً في ذلك الزمخشري- فهو كما تراه جعل الكناية والتعريض يتواردان على معنى واحد، بل هما مترادفان في موضع، وفي آخر ترى التعريض ليس مرادفاً للكناية، كما جعل الرمز بمعنى الكناية، واستعمله في موضع آخر بمعنى التعريض، كما عطف الإشارة على الرمز، وقد سار صاحب الطراز في هذا الاتجاه، فقال: ((فأما ما كان من التلويح والرمز والإشارة فكلها مندرجة تحت ما ذكرناه من حقيقة التعريض، لاتفاقها في الدلالة على مقصودٍ واحدٍ، فلا جرم أغنى ذلك عن إفرادها بالذكر))[٥]، على حين جعل السكاكي الرمز والتلويح والإيماء والإشارة كنايات متفاوتة من القرب والبعد والوضوح والخفاء - كما ذكرنا سابقاً- .

---

(١) ينظر: العمدة لابن رشيق (ص ٣٠٢) وما بعدها.

(٢) ينظر: دلائل الإعجاز (ص ٣٠٦، ٣٠٧، ٤٧٤، ٤٩٦، ٥٢٩).

(٣) ينظر: الكشاف ١/ ٢٧٩.

(٤) ينظر: التفسير الكبير، مجلد ٣/ جـ ٦/ ١١١.

(٥) الطراز (ص ١٩٩).

وسيتضح كل أولئك في موضعه من هذا البحث، مشفوعاً بالأمثلة وكذلك الإرشاد إلى موطن الشاهد، وإذا كان السكاكي قد فعل ذلك من جعل التلويح وغيره أقساماً للكناية، فإننا نراه ما زال يحتل مكاناً في كتب البلاغة، وفي البديعيات حتى أصبح يطلق في بعضها على معنى آخر[1].

❖ وفي هذا الفصل سيكون حديثي موجزاً عن أولئك الأعلام الذين أثبتوا أن الكناية في كلام العرب، وفي القرآن الكريم، والسنة النبوية، كنماذج للأعلام فقط دون الاستقصاء، ومن خلال ذلك وبعد استيضاح صنيعهم وضحت معالم التلويح الكنائي الذي نحن بصدد دراسته.

(١) نفحات الأزهار على نسمات الأسحار في مدح النبي المختار (ص ٢٨٤).

الفصل الأول

الكناية والتعريض منذ زمن أبي عمرو بن العلاء حتى زمن ابن المعتز

لقد أطلق اللغويون والنحاة مصطلح الكناية على كل عدول عن صريح اللفظ إلى ما دلّ عليه من الضمائر والكنى وأسماء الأشياء والأعداد، ومن هؤلاء:

١. أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤) هـ، فقد أطلق الكناية على الضمير؛ لحلوله محل الاسم الصريح ودلالته عليه، كقوله تعالى: ﴿قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَى أَنْ مَسَّنِيَ الْكِبَرُ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾[1] قائلاً: لا تضاف (تبشرون) إلا بنون الكناية أي الضمير (ني)، كقولك: (تبشروني).

والمراد بنون الكناية هو الضمير (ني) المنصوب، وبعض القدماء يعد الضمير المنصوب هو (ني)، وليس (الياء) وحده، كقول سيبويه: «وكذلك المتكلم لا يجوز له أن يقول: أهلكتني، ولا أهلكني؛ لأنه جعل نفسه مفعوله فقبح، وذلك أنهم استغنوا بقولهم: أنفع نفسي عن (ني)، و(عن إياي)[2].

٢. كما ذكر سيبويه (ت١٨٠هـ) تكنية العرب بفلان وفلانة من غير ما ألف ولام عن أسماء المتحدث عنهم من الآدميين، وبالألف واللام في تكنيتهم عن غير الآدميين فقال: ((... هذا فلان بن فلانٍ، لأنه كناية

(١) سورة الحجر: ٥٤. ينظر: مجاز القرآن ١٣/١.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٦٧، وانظر: ٢/ ٣٦٨، (طبعة دار الجيل، ط١، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون).

عن الأسماء التي هي علامات غالبة، فأجريت مجراها...، فإذا كنيت عن غير الآدميين قلت: الفلان والفلانة، والهن والهنة، جعلوه كناية عن الناقة التي تسمى بكذا؛ ليفرقوا بين الآدميّن والبهائم))[١]. ومثل (كم) في الكناية عن العدد بفلان وفلان في الكناية من الأسماء، فقال: ((وذلك قولك: له كذا وكذا درهماً، وهو مبهم في الأشياء بمنزلة (كم)، وهو كناية للعدد بمنزلة (فلان) إذا كنيت به في الأسماء))[٢]، وبذلك ترى أن الإمام سيبويه أطلق الكناية على علاقة المضمر من أسماء الآدميين وغير الآدميين والأعداد.

٣. كما أطلقها الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ) على الضمائر أيضاً[٣]، وأشار إلى عدد من كنايات القرآن الكريم، وأشار في عدد منها إلى ما حكاه عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عنْهمَا فيها، فقال في قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾[٤]، يقول: لا يصفن أحدكم نفسه من عندها رغبة في النكاح والإكثار منه. عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عنْهمَا أنه قال: السر في هذا الموضع: النكاح، قال امرؤ القيس:

أَلاَ زَعَمَتْ بَسْبَاسَةُ الْيَومَ أَنَّنِي ... كَبِرْتُ وَأَنْ لاَّ يُحْسِنَ السِّرَّ أَمْثَالِي[٥]

(١) الكتاب ٢/ ١٤٨.

(٢) ذات المصدر (ص ١٧٠) بتصرف.

(٣) ينظر: معاني القرآن ١/١٩، ٥٠، ٣٣٥.

(٤) سورة البقرة: ٢٣٥، ينظر: معاني القرآن ١/ ١٥٣.

(٥) ديوان امرئ القيس، ص ٢٨.

٤. وذهب أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠هـ): إلى مثل ما ذهب إليه الفراء، فأطلق الكناية على الضمائر كلها: متكلمين ومخاطبين وغائبين.

تراه يقول في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[١]: "إذا بدئ بكناية المفعول قبل الفعل جاز الكلام، فإن بدأت بالفعل لم يجز، كقولك: نعبد إياك، قال العجاج:

إياك أدعو فتقبل ملقي[٢]

ولو بدأت بالفعل لم يجز، كقولك: أدعو إياك محال، فإن رُدَّت الكناية في آخر الفعل جاز الكلام: أدعوك إياك".

كما ذكر عدداً كثيراً من كنايات القرآن الكريم، وأشار إلى ذكر الكناية صراحة في طائفة منها، كقوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ﴾[٣]؛ حيث قال: "كناية عن حاجة ذي البطن، والغائط: الفَيْحُ من الأرض المتصوب، وهو أعظم من الوادي". كما كرر الآية في موضع آخر عند حديثه على سورة المائدة فقال: "قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ﴾[٤] كناية عن قضاء الحاجة".

٥- كما تحدث أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت٢٥٥هـ) عن الكناية والتعريض في كثير من كتبه، وكان ذا ملاحظات قوية

---

(١) سورة الفاتحة: ٥، ينظر: مجاز القرآن ١/ ٢٤.

(٢) ديوان العجاج ص ١٥٢.

(٣) سورة النساء: ٤٢، ينظر: مجاز القرآن ١٢٨/١.

(٤) سورة المائدة: ٦.

صائبة تدل على وعي كبير بفنون الكلام، والتصرف فيه، واعياً لملحه، ونوادره.

وفي بيان الجاحظ إشارة إلى الكناية والتعريض، وذلك فيما عرضه من قول قيس بن خارجة بن سنان: ((عندي قرى كل نازل، ورضا كل ساخط، وخطبة من لدن تطلع الشمس إلى أن تغرب، آمر فيها بالتواصل، وأنهى فيها عن التقاطع. قالوا: فخطب يوماً إلى الليل فما أعاد فيها كلمة ولا معنى، فقيل: لأبي يعقوب: هلا اكتفى بالأمر بالتواصل عن النهي عن التقاطع، أوليس الأمر بالصلة هو النهي عن القطيعة؟ قال: أو ما علمت أن الكناية والتعريض لا يعملان في العقول عمل الإفصاح أو الكشف))[١].

كما أورد الجاحظ في موضوع آخر: ((الحدة كناية عن الجهل، وقال أبو عبيدة: العارضة كناية عن البذاء))[٢].

وقد أبدى غير قليل من الملاحظات الدقيقة الصائبة حيث يقول: ((والرزق: اسم جامع لجميع الحاجات، وقد يستعمل الناس الكناية، وربما وضعوا الكلمة بدل الكلمة، يريدون أن يظهروا المعنى بألين لفظ، إما تنزهاً وإما تفضلاً، كما سموا المعزول عن ولايته مصروفاً، والمنهزم عن عدوه منحازاً، نعم حتى سمى بعضهم البخيل مقتصداً ومصلحاً، وسمى عامل الخراج المتعدي بحق السلطان مستعصياً))[٣].

(١) البيان والتبيين للجاحظ ١/ ١١٧.

(٢) المصدر ذاته ١/ ٢٦٣.

(٣) كتاب النساء للجاحظ ٢٤٨.

ثم يقول: ((ولأمر ما كنَّت العرب البنات، فقالوا: فعلت أم الفضل، وقالت: أم عمرو، وذهبت أم حكيم، نعم إحتى دعاهم ذلك إلى التقدم في تلك الكنى، وقد فسرنا ذلك كله في كتاب الأسماء والكنى والألقاب والأنباز))[١].

وقال: ((وعلى ذلك كنَّت الرعية بنيها وبناتها بأسماء رجال الملوك ونسائهم، وعلى ذلك صار كل عليٍّ يكنى بأبي الحسن، وكل عمر يكنى بأبي حفص، وأشباه ذلك))[٢].

وقال: ((ومن البرصان الأشراف من الملوك جذيمة بن مالك صاحب الزباء، وقصير، وكان يقال له: جذيمة الأبرص، فلما ملك قالوا على وجه الكناية: جذيمة الأبرش، فلما عظم شأنه قالوا: جذيمة الوضاح، ولم يقولوا: جذيمة الأوضح، لأنهم يضعون هذا الاسم في موضع الكناية عن الأبرص، وذلك كثير، وليس في الأرض أبرص يقال له: الوضاح غير جذيمة، ومن يقال له: الأوضح كثير، والكناية إذا طال استعمالهم لهما صارت كالأوضاح))[٣].

والملاحظ أنه لم يضع تعريفاً للكناية، كما لم يفرق بينها وبين التعريض، كما يفهم من صنيعه أن الكناية والتعريض عنده مترادفان، كما أشار إلى أن الكشف والإيضاح لا يعملان في العقول عمل الكناية والتعريض.

---

(١) البيان والتبيين ١/ ١٤٦، ١٤٧.

(٢) الحيوان ١/ ٣٢٦.

(٣) البرصان والعرجان والعميان والحولان ص / ٧٣.

٦- وأول من قرن التعريض بالكناية، وجعلهما في عنوان واحد هو أبو محمد عبد الله مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، فقد أطال الحديث عنهما، وأفرد لهما باباً في كتابه بعنوان "الكناية والتعريض"، ومن أمثلة الكناية عنده قول الحق - عز وعلا- : ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا (٢٧) يَا وَيْلَتَى لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا﴾[(١)(٢)]، يقول ابن قتيبة: ((ذهب هؤلاء وفريق من المتسمِّين بالمسلمين إلى أنه رجل بعينه، وقالوا: لمَ كنى عنه، وإنما يكني هذه الكناية من يخاف المعاداة، ويحتاج إلى المداجاة (...) فأراد الله سبحانه لـ(الظالم) كل ظالم في العالم، وأراد بـ(فلان) كل من أُطيع بمعصية الله، وأرضي بإسخاط الله ﷻ.

ولو نزلت هذه الآية على تقديرهم فقال: ويوم يعض الظالم- قارون، وهامان، وعقبة بن أبي معيط، وأبي بن خلف، وعتبة بن أبي ربيعة، وشيبة بن ربيعة، والمغيرة وفلان، وفلان، بالأسماء- على أيديهم يقولون: يا ليتنا لم نتخذ فرعون، ونمروذ، وعقبة بن أبي معيط، وأبا جهل، والأسود، وفلاناً، وفلاناً بالأسماء، لطال هذا وكثر وثقل، ولم يدخل فيه من تأخر بعد نزول القرآن من هذا الصنف، وخرج عن مذاهب العرب، بل عن مذاهب الناس جميعاً في كلامهم، فكان فلان كناية عن جميع هذه الأسماء))[(٣)]، ثم قال:

---

(١) سورة الفرقان ٢٧، ٢٨.

(٢) ينظر: تأويل مشكل القرآن ٢٥٦- ٢٧٤.

(٣) تأويل مشكل القرآن (٢٦٢- ٢٦٣).

((ومن هذا الباب- التعريض، والعرب تستعمله في كلامها كثيراً، فتبلغ إرادتها بوجه هو ألطف وأحسن من الكشف والتصريح، ويعيبون الرجل إذا كان يكاشف في كل شيء، ويقولون: لا يحسن التعريض إلاّ ثلباً، وقد جعله الله في خطبة النساء في عدتهن جائزاً، فقال: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ﴾[1]، ولم يجز التصريح، والتصريح في الخطبة: أن يقول الرجل للمرأة: والله إنك لجميلة، ولعل الله أن يرزقك بعلاً صالحاً، وإن النساء لمن حاجتي، وهذا وأشباهه من الكلام))[2].

والملاحظ أنه فرق بين الكناية والتعريض كما أوضحنا، وكذلك نجده في كتبه الأخرى استشهد لها بقوله: ((وأما العذرات فهي الأفنية، الواحدة عذرة، ويروى في حديث اليهود: ((أنْتَنُ خَلْق الله عَذِرة)) أي فناء، ومن ذلك سمي الحدث عَذِرة؛ لأنه كان يلقى بالأفنية، فكني عنه باسم الفناء، كما كني عنه باسم الغائط، وأنشد الزيادي عن زيد بن كثوة العنبري:

أَلاَ إِنَّ قَوْمِي لاَ تَلِطُّ قُدُورُهُمْ ... ولكنما يُوقِدُونَ بالْعَذِرَاتِ

يقول: لا تستتر، ولكنها تطبخ بالأفنية، وكل شيء سترته فقد لططت عنه))[3].

---

(١) سورة البقرة (٢٣٥)، تأويل مشكل القرآن ٢٦٣، ٢٦٤، وينظر: الكشاف للزمخشري ١/ ٢٧٨، ٢٧٩.

(٢) تأويل مشكل القرآن (ص ٢٦٣- ٢٦٤).

(٣) غريب الحديث لابن قتيبة الدينوري ١/ ٨٨.

وفي قوله ﷺ : (إني لأجد نَفَس ربكم من قبل اليمن)[١]، قال: وهذا من الكناية؛ لأن معنى هذا أنه قال: كنت في شدةٍ وكرب وغم من أهل مكة، ففرج الله عني بالأنصار، يعني أن الفرج من قبل الأنصار، وهم من اليمن))[٢].

فالملاحظ على الشواهد التي استشهد فيها بالكناية أنه لم يوضح اللازم أو الملزوم أو الصلة بين الكناية والمكنى عنه.

وإن ملاحظة الدكتور بشير كحيل دقيقة لا تخفى قيمتها العلمية، حيث يقول عن رأي ابن قتيبة: ((فإذا تأملته لم تجد فيه مجرد إشارة إلى اللازم أو الصلة بين الكناية والمكنى عنه، وإن تكن الشواهد التي أوردها كلها تدل على أنه كان مستوعباً للتعبير الكنائي، فلا خلاف بينه وبين البلاغيين المتأخرين في هذا الشأن.

وكان من المفترض أن يسبق الشواهد بوضع التعريفات، بحيث توضحها، وتزيل اللبس عنها...))[٣].

ففي قوله: ((أنه كان مستوعباً للتعبير الكنائي...)) فإن كان هذا صحيحاً في مواضع من كتابه كما سبق أن أوضحته؛ فالمطلع على ما كتبه ابن قتيبة يجده قد خلط بعض شواهد الكناية -خاصة- بشواهد الاستعارة في مواضع أخرى من كتابه تأويل مشكل القرآن،

(١) أخرجه الإمام أحمد، ١٦/ ٥٧٦.

(٢) تأويل مختلف الحديث (ص ١٩٨).

(٣) الكناية في البلاغة العربية (ص ٣٥).

بل جعل الاستعارة شاملة للمجاز المرسل والكناية والتشبيه، ولقد قرر ذلك في باب الاستعارة[١].

وعذره أن علوم البيان العربي كانت في طور النشأة، وأن هدف ابن قتيبة هو رَدُّ آراء مَن أوَّل القرآن الكريم بغير وجه الحق.

ففي قول المسيّب بن علس:

دَعَا شَجَرَ الأَرْضِ دَاعِيهِمُ لِيَنْصُرَهُ السِّدْرُ وَالْأَثْأَبُ[٢]

فقد أزجى ابن قتيبة هذا البيت في باب الاستعارة، وهو من الكناية، يقول: ((أراد أنه دعا عليهم الخلق يستنصرهم، فضرب الشجر مثلاً لكثرة الناس، والعوام تقول: جاء بالشوك والشجر إذا جاء في جيش عظيم))[٣].

ثم استشهد في موضع آخر بقوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَـٰذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ [سورة ص : ٢٣]، فقال: "إنما هو مثل ضربه الله سبحانه له، ونبهه على خطيئته به. وورَّى عن النساء بذكر

(١) ينظر: تأويل مشكل القرآن (١٣٥- ١٨٤- ٢٦٠).

(٢) السِّدْرُ: شجر النبق ،واحدتها: سِدْرَة، وجمعها: سِدْراتٌ، وسِدِراتٌ، وسِدَرٌ، وسُدورٌ. لسان العرب (٤ / ٣٥٤)، مادة (سدر). والأَثْأَبُ: شجر يَنْبُتُ في بُطُون الأَوْدية بالبادية، وهو على ضَرْب التِّين، يَنْبُت ناعِماً كأَنه على شاطئِ نهر، وهو بَعِيدٌ من الماء، يَزْعُم النَّاسُ أَنها شجرة سَقِيَّةٌ، واحدتُه أَثْأَبةٌ. لسان العرب (١ / ٢٣٤)، مادة (ثأب).

(٣) تأويل مشكل القرآن (ص/ ١٨٠).

النِّعاج، كما كنّى الشاعر عن جارية بشاة، وكنّى الآخر عن النساء بالقُلُص))[١].

والواقع أن النعجة ليست كناية عن المرأة، وهل المرأة مثل النعجة؟ ولا حتى في لطفها وضعفها!، وإن مثّلوا للمرأة بالنعجة في بعض الأشعار فإن هذه الكناية لا تدخل في باب الكناية الاصطلاحية التي نحن بصدد دراستها، وإنما هي كناية عرفية بمعنى أنه جرى العرف على تسميتها نعجة، وليس ثمة شبه بين النعجة والمرأة، كما جرى في عرف بعض العرب تسمية المرأة بالنخلة كذلك، وهو أيضاً من التلازم العرفي بين المعنى الحقيقي والمعنى الكنائي؛ لهذا فإنه لا يصلح أن يقال في هذه الآية الكريمة إن النعجة كناية عن المرأة، وإن وجدت بهذا المعنى، وعند العلوي[٢]، وكذلك لدى أبي هلال العسكري[٣]، فإن تفسير الآية الكريمة على هذا الوجه قد أوجد للإسرائيليات مدخلاً غير صحيح في تفسيرها، لا يليق بمقام الأنبياء عليهم وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام، وبخاصة سيدنا داود عليه السلام، وهو من ابتلي في هذا المقام، ولقد خاض كثير من الناس في نزاهة النبي الكريم، حتى إن عليَّ بن أبي طالب رضي الله عنه قد أمر بجلد كل من تحدث في الآية بغير وجهها الصحيح، والله أعلم.

---

(١) تأويل مشكل القرآن (ص/ ٢٦٦- ٢٦٧).

(٢) الطراز (ص/ ٢٠٠).

(٣) كتاب الصناعتين، (ص/ ٣٦٥).

والجدير ذكره أن هذه الكناية قد أخذت مساراً، وشقت طريقها حتى في كتب بعض المحدثين وإن لم يكونوا يقصدون تلك المعاني التي جاءت بها الإسرائيليات عن نبي الله داود عليه السلام.

والواجب اتباعه في ذلك ما ورد في تفسير ابن كثير من قوله:

((قد ذكر المفسرون ههنا قصة أكثرها مأخوذ من الإسرائيليات، ولم يثبت فيها عن المعصوم حديث يجب اتباعه، ولكن روى ابن أبي حاتم هنا حديثاً لا يصح سنده؛ لأنه من رواية يزيد الرقاشي عن أنس رضي الله عنه، ويزيد وإن كان من الصالحين، لكنه ضعيف الحديث عند الأئمة، فالأولى أن يقتصر على مجرد تلاوة هذه القصة، وأن يُردَّ علمها إلى الله عز وجل، فإن القرآن حق، وما تضمن فهو حق أيضاً، وقوله تعالى: ﴿فَفَزِعَ مِنْهُمْ﴾ إنما كان ذلك لأنه كان في محرابه، وهو أشرف مكان في داره، وكان قد أمر ألا يدخل عليه أحد ذلك اليوم، فلم يشعر إلا بشخصين قد تسورا عليه المحراب، أي احتاطا به يسألانه عن شأنهما، وقوله عز وجل: ﴿ وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ﴾ أي غلبني، يقال: عز يعز إذا قهر وغلب، وقوله تعالى: ﴿ وَظَنَّ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ﴾ قال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ((أي اختبرناه))[1].

٧- محمد بن وهب (ت ٢٧٩هـ):

الذي عقد باباً بعنوان (باب من اللحن) فصل فيه المراد من اللحن الذي جاء عَرَضاً في تعريف الكناية والتعريض عند العسكري.

(١) تفسير ابن كثير، (٤ / ٣٤).

فقال ابن وهب في تعريفه: ((وأما اللحن فهو التعريض بالشيء من غير تصريح، أو الكناية عنه بغيره، كما قال الله ﷻ: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُمْ بِسِيمَاهُمْ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾[1] .

فالملاحظ أنه جمع بين اللحن والتعريض والكناية، وبين استخدامات العرب لهذا اللون ((اللحن))، فقال: ((والعرب تفعل ذلك لوجوه، وهي تستعمله في أوقات ومواطن، فمن ذلك ما استعملوه للتعظيم، أو للتخفيف، أو للاستحياء، أو للبُقْيا، أو للإنصاف، أو للاحتراس))[2].

وفي حين عنون الباب باسم (اللحن) فإنه أخذ يستشهد له باسم التعريض، فقال: ((وأما التعريض للاستحياء فكالكناية عن الحاجة بالنجو والعَذِرة – والنجو: المكان المرتفع، والعذرات الأفنية، وبالغائط، وهو الموضع الواسع- ، فكنَّى عن الحاجة بالمواضع التي تقصد لوضعها فيها))[3].

ونتبين مما سبق أن الكناية والتعريض واللحن، وردت لدى ابن وهب كمترادفات؛ لما عرف فيما بعد وإلى يومنا هذا بالكناية، وهذا الخلط بين الموضوعات جعل (التلويح) يختبئ في شواهده.

٨- وأما المبرِّد: أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ) فقد اكتفى بالكلام على الكناية في كتابه؛ حيث ذكرها مشيراً إلى أنواعها قائلا: ((والكلام يجري على ضروب، فمنه ما يكون لنفسه،

(١) كتاب نقد النثر (ص/ ٦٦- ٦٨). والآية الكريمة من سورة (محمد/ ٣٠).

(٢) كتاب نقد النثر (ص ٦٦).

(٣) كتاب نقد النثر (ص/ ٦٦).

ومنه ما يكنى عنه بغيره، ومنه ما يقع مثلاً، فيكون أبلغ من الوصف، والكناية تقع على ثلاثة أضرب، أحدها: التعمية والتغطية، كقول الشاعر:

أُكْنِي بِغَيْرِ اسْمِهَا وَقَدْ عَلِمَ اللّـ ـــهُ خَفِيَّاتِ كُلِّ مُكْتَتَمِ[1]

الثاني: وهو أحسنها: الرغبة عن اللفظ الخسيس المضمن إلى ما يدل على معناه من غيره كقوله – تعالى- : ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ﴾[2]، وإنما هو كناية عن قضاء الحاجة.

الضرب الثالث: التفخيم والتعظيم، ومنه اشتقت الكنية، وهو أن يعظّم الرجل أن يدعى باسمه، ووقعت في الكلام على ضربين وقعت في الصبي على جهة التفاؤل، بأن يكون له ولد، فيدعى بولده كناية عن اسمه، وفي الكبير أن ينادى باسم ولده صيانة لاسمه، وإنما يقال: كنى عن كذا بكذا: أي ترك كذا إلى كذا لبعض ما ذكرنا))[3].

٩- وخصّص أبو العباس باباً للطافة المعنى، تحدث فيه عن التعريض، قال فيه: ((وهو الدلالة بالتعريض على التصريح... ومن لطف المعنى كل ما يدل على الإيماء الذي يقوم مقام التصريح لمن يحسن فهمه واستنباطه، كقول جرير:

---

(١) قائله النابغة الجعدي، ديوانه، ص ١٥٧.

(٢) سورة المائدة (٧٥).

(٣) الكامل (٢/ ٨٥٥- ٨٥٨)، (٦٥٥، ٦٥٧).

وَإِنِّـي لأَسْتَحْيِي أَخِـي أَنْ أَرَى لَـهُ عَلَيَّ مِنَ الْفَضْلِ الَّذِي لاَ يَرَى لِيَا

يريد: أن أرى له نعمة علي لا يرى لي مثلها عليه))[١].

١٠- ابن المعتز بين الكناية والتعريض (ت ٢٩٦ هـ): من المعلوم أن أول كتاب يحوي فنوناً بلاغية خالصة هو كتاب البديع[٢] لابن المعتز (ت ٢٩٦هـ)؛ حيث اشتمل هذا المؤلف على ثمانية عشر لوناً من فنون الكلام، قسمها قسمين: القسم الأول: يشمل خمسة ألوان، أطلق عليها اسم البديع وهي: الاستعارة، والتجنيس، والمطابقة، ورد الأعجاز على ما تقدمها، والمذهب الكلامي.

أما القسم الثاني من الكناية: فذكر فيه ثلاثة عشر لوناً، أطلق عليها (محاسن الكلام)، وخصّ اللون التاسع منها باسم (التعريض والكناية)، وصنيع ابن المعتز فيهما يدل على أنهما كلمتان مترادفتان على معنى واحد، كما أنه لم يضع تعريفاً محدداً لواحد منهما، بل كانت شواهدهما عنده مختلطة ،فقال: ومن الكناية قول الشاعر في حجّام[٣]:

أَبُـوكَ أَبٌ مَـا زَالَ لِلنَّـاسِ مُوجِعَـاً لِأَعْنَاقِهِمْ نَقْراً كَمَا يَنْقُرُ الصَّقْرُ

إِذَا عَـوَّجَ الكُتَّـابُ يَوْمَـاً سُـطُورَهُمْ فَلَـيْسَ بِمُعْـوَجٍ لَـهُ أَبَـداً سَـطْرُ

(١) قواعد الشعر (ص/ ٤٣- ٤٦).

(٢) كتاب البديع لابن المعتز (ص ٧٧- آخره).

(٣) البيتان من الطويل، لم أجدهما إلا في كتاب التشبيهات لابن أبي عون (ص/ ٥٨) مع بيت ثالث، وهي غير منسوبة لأحد.

وفي الحقيقة فإن ظهور مصطلح التعريض بجوار الكناية عند ابن المعتز يحتاج إلى دراسة متأنية، لإظهار حقيقة كل منهما من جهة، ومن أخرى تبيان وجه التفرقة بين التلويح والتعريض، وسيتضح ذلك في موطنه من هذا البحث – إن شاء الله تعالى - .

الفصل الثاني

بدايات التلويح الكنائي

من زمن قدامة بن جعفر إلى زمن الزمخشري

١١- أما قدامة بن جعفر الكاتب (ت٣٣٧هـ)[١] فقد تحدث عن الكناية، ولكنه عدل عن هذا المصطلح إلى الإرداف، حيث جعله من أنواع ائتلاف اللفظ والمعنى، وينبغي أن يعلم أن هذا الباب يعتبر من أهم أبواب عناصر الشعر عند قدامة، وعرَّف الإرداف قائلاً: ((أن يريد الشاعر دلالة على معنى من المعاني، فلا يأتي باللفظ الدال على ذلك المعنى، بل بلفظ يدل على معنى هو ردفه، وتابع له، فإذا دل على التابع أبان عن المتبوع))[٢]. ويبدو- والله أعلم- أن قدامة بن جعفر إنما آثر اسم (الإرداف)، أو ذلك المصطلح؛ ليكون في ذلك جَمْعٌ بين اللفظ المذكور والمردوف المطلوب، ولذا وضعه تحت باب يناسب الغرض، وهو ائتلاف اللفظ والمعنى.

---

(١) قدامة بن جعفر: توفي ٣٣٧هـ، كان من أوسع أهل زمانه علماً، وأغزرهم مادة، أخذ بنصيب وافر من ثقافة عصره الإسلامية، فبرع في اللغة والأدب والفقه والكلام والفلسفة والحساب، والمصادر كلها مجمعة على نعته بالفضل والبلاغة والفلسفة والبراعة في الحساب والمنطق، وقرأ واجتهد وبرع في صناعتي البلاغة والحساب، وقرأ صدراً صالحاً من المنطق، واشتهر في زمانه بالبلاغة والنقد، وصنف في ذلك كتاب: نقد النثر. ينظر: كتاب نقد النثر (ص ٣٨)، والفهرست (ص/ ١٨٨). ومعجم الأدباء (٦/ ٢٠٤).

(٢) نقد الشعر ص/ ١٥٧.

كما نرى أيضاً أن هناك تلاؤماً بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي لبيان الإرداف، حيث ترى صاحب المصباح المنير يقول: "الرديف: الذي تحمله خلفك على ظهر الدابة، تقول: ردفته فهو رديف وردف، ترادف القوم: تتابعوا، وكل شيء تبع شيئاً فهو ردفه))[1].

وهذا يبين لنا أن المعنى المراد (الكنائي) متوارٍ وراء المعنى المذكور، وهو ما تراه جلياً في تعريفه للإرداف، ولعل قدامة يقصد بالإرداف الكناية عن صفة، لأنها هي والكناية عن نسبة تكون الوسائط فيهما قليلة أو كثيرة، فتكون واضحة أو خفية، وكل الأمثلة التي أزجاها قدامة في هذا الباب من باب الكناية عن صفة، ولم يتحدث عن التعريض مطلقاً، ولم يشر إليه، لا من قريب ولا من بعيد.

أسلفت أن قدامة حينما عرَّف الإرداف بيَّن لنا أن المذكور تابع ورادف، والمراد: متبوع له ومردوف، وقد بيَّن ذلك في قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي[2]:

بَعِيدَةُ مَهْوَى القُرْطِ إمَّا لِنَوْفَلٍ أَبُوهَا وَإِمَّا عَبْدُ شَمْسٍ وَهَاشِمِ

فلقد ذكر بعد مهوى القرط، وأراد طول العنق، وبعد مهوى القرط تابع لطول الجيد، ولذلك تراه يقول معقباً على هذا البيت، مرشداً إلى موطن الشاهد: ((وإنما أراد الشاعر أن يصف طول الجيد، فلم يذكره

(١) المصباح المنير، مادة (ردف) (ص/ ٨٦).

(٢) ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي، (ص/ ٣٤٨).

بلفظه الخاص به، بل أتى بما هو تابع لطول الجيد، وهو بعد مهوى القرط))[1].

ولقد سلك تعريف قدامة لهذا الفن طريقه إلى كتب البلاغة، ولم يحدث فيه تغيير بزيادة أو نقص، كما كان حديثه عن الإرداف منهلاً ثراً لمن جاء بعده من البلاغيين، ومن أبرزهم أبو هلال العسكري، وابن سنان الخفاجي وغير أولئك، وكما أعرض قدامة عن مصطلح الكناية، وذكر الإرداف، فقد أخذه عنه من جاء بعده، كأبي هلال العسكري، وابن سنان الخفاجي، ولكنهم لم يذهبوا إلى أنه أراد به الكناية، بل جاؤوا بما يقطع أن الإرداف الذي أخذوه عن قدامة بن جعفر غير الكناية، لأنهم تحدثوا عن الكناية بلفظها من غير الوضع الذي تحدثوا فيه عن الإرداف، فضلاً عما نراه في حديثهم عنها، وأمثلتهم لها، وتفصيل ذلك سيأتي – إن شاء الله – عند تفصيل القول لدى أبي هلال العسكري.

كما يمكن القول بأن مصطلح التلويح إنما جاء نتيجة لبعد الوسائط بين المكنى به والمكنى عنه، وإن كان قد ظهر أولاً- على مبلغ علمي- عند كل من ابن رشيق القيرواني، ثم الإمام عبد القاهر الجرجاني، ثم جعله الزمخشري مرادفاً للتعريض، وتابعه الإمام فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦ هـ) في ذلك، بل جعل التلويح والكناية يتواردان على معنى واحد.

(١) نقد الشعر (ص/ ١٥٧- ١٥٨).

كما ألمع الإمام يحيى بن حمزة العلوي إلى أن التلويح والرمز والإشارة تندرج تحت التعريض، على حين جعل السكاكي الكناية تتفاوت إلى تعريض وتلويح ورمز وإيماء وإشارة كما أسلفت في أوائل هذا البحث (نشأة مصطلح التلويح).

كما يتضح لنا أن مصطلح الإرداف كما أطلقه قدامة على ما عرف عند المتقدمين بالكناية عدل عنه الشيخ عبد القاهر، وأطلق على ذلك مصطلح الكناية، وصار التلويح رديفاً لها أو قسيمها، كما سيتضح من هذه الدراسة، والمهم في هذه الدراسة أن الذي أطلق عليه قدامة بن جعفر (الإرداف) هو ما عرف بالكناية في كتب البلاغة بأقسامها المتعددة عند المتأخرين.

- ملخص آراء قدامة بن جعفر في الكناية:

أولاً: المهم في هذه الدراسة أيضاً لدى قدامة بن جعفر هو اهتمامه بالوسائط بين المكنى به والمكنى عنه، أو بين التابع والمتبوع، أو بين الرادف والمردوف قلة وكثرة، وظهوره أو عدم ظهوره، ومن ثم تأثير ذلك من قرب المعنى وبعده، ولقد كان قدامة يقظاً في إزجائه الأمثلة في هذا الباب، حيث جاءت مؤيدة لما ذهب إليه، ومنها قول امرئ القيس:

وَقَدْ أغْتدِي وَالطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِها ... بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأَوَابِدِ هَيْكَلِ[1]

يقول قدامة مرشداً إلى موطن الشاهد: ((فإنه إنما أراد أن يصف هذا الفرس بالسرعة، وأنه جواد، فلم يتكلم باللفظ بعينه، ولكن

(١) ديوان امرئ القيس (ص/ ١٩).

بأردافه ولواحقه التابعة له، وذلك أن سرعة إحضار الفرس يتبعها أن تكون الأوابد - وهي الوحوش- كالمقيدة له إذا نحا في طلبها، والناس يستجيدون لامرئ القيس هذه اللفظة، فيقولون: هو أول من قيَّد الأوابد، وإنما عنى بها الدلالة على جودة الفرس، وسرعة حضره))[1].

وتراه يمثل للإرداف بما لا واسطة فيه، وهو من الكناية عن صفة، وهي قريبة، بقول امرئ القيس يصف امرأة مترفة مخدومة، لها من يكفيها أمرها:

وَيُضْحِي فَتِيتُ الْمِسْكِ فَوْقَ فِرَاشِهَا نَؤُومُ الضُّحَى لَمْ تَنْتَطِقْ عَنْ تَفَضُّلِ[2]

ويرشد إلى موطن الشاهد قائلاً:

((وإنما أراد امرؤ القيس أن يذكر ترف هذه المرأة، وأن لها من يكفيها، فقال: نؤوم الضحى، وأن فتيت المسك يبقى إلى الضحى فوق فراشها، وكذلك سائر البيت، أي هي لا تنتطق لتخدم، ولكنها في بيتها متفضلة، ومعنى (عن) في هذا البيت معنى (بعد)))[3].

ثم نراه يشير إلى أفضلية الإرداف (الكناية فيما بعد) على الحقيقة قائلاً: ((فلو قال ذلك بلفظه لم يكن عند الناس من الاستجادة ما جاء

(١) نقد الشعر (ص ١٥٨).

(٢) البيت لامرئ القيس ، ديوانه (ص/ ١٩).

(٣) نقد الشعر (ص/ ١٥٨).

من إتيانه بالردف له، ثم يقول: وفي هذا برهان على أن وضعنا الإرداف من أوصاف الشعر ونعوته واقع بالصواب))[١].

ويبدو- والله أعلم- أن قول قدامة: ((فلو قال ذلك بلفظه....)) قد نبه الشيخ عبد القاهر الجرجاني - وهو قطعاً قرأ ما كتبه قدامة في هذا الباب- إلى أن يعقد فصلاً يبين فيه مزية الكناية، وأنها أبلغ من التصريح قائلاً: ((قد أجمع الجميع على أن الكناية أبلغ من الإفصاح، والتعريض أوقع من التصريح (...)، فنحن وإن كنا نعلم أنك إذا قلت: هو طويل النجاد، وهو جم الرماد كان أبهى لمعناك، وأنبل من أن تدع الكناية، أو تصرح بالذي تريده))[٢].

يقصد: أن الكناية أبلغ من الإفصاح، والتعريض أوقع من التصريح، وأن للاستعارة مزية وفضلاً، وأن المجاز (أبلغ من الحقيقة)، ثم يقول: ((اعلم أن سبيلك أولاً أن تعلم أن ليست المزية التي تثبتها لهذه الأجناس على الكلام المتروك على ظاهره، والمبالغة التي تدعى لها في أنفس المعاني التي يقصد المتكلم إليها بخبره، ولكنها في طريق إثباته لها، وتقريره إياها.

تفسير هذا: أن ليس المعنى إذا قلنا: إن الكناية أبلغ من التصريح أنك لمّا كنَّيت عن المعنى زدت في ذاته، بل المعنى أنك زدت في إثباته، فجعلته أبلغ وآكد وأشد، فليست المزية في قولهم: (جم الرماد) أنه دل على قِرىً أكثر، بل أنك أثبت له القِرى الكثير من وجه هو أبلغ،

(١) المصدر والصفحة ذاتها.

(٢) دلائل الإعجاز (ص/ ٧٠).

وأوجبته إيجاباً هو أشد، وادَّعيته دعوى أنت بها أنطق، وبصحبتها أوثق))[١]، ثم بين سبب مزية الكناية على التصريح بقوله: ((أما الكناية فإن السبب في أن كان للإثبات بها مزية لا تكون للتصريح، أنَّ كل عاقل يعلم أنه إذا رجع إلى نفسه، فعرف أن إثبات الصفة بإثبات دليلها، وإيجابها هو شاهد في وجودها آكد وأبلغ في الدَّعوى من أن تجيء إليها فتثبتها هكذا ساذجاً غفلاً، وذلك أنك لا تدَّعي شاهد الصفة ودليلها إلا والأمر ظاهر معروف، وبحيث لا يُشك فيه، ولا يُظَنُّ بالمخبر التجوزُ والغلط))[٢].

وهناك شيء لا بد من التعرض له، وهو أن الشيخ عبد القاهر حينما قال في أول هذا الكلام: ((والتعريض أوقع من التصريح)) لم يمثل للتعريض، ولم يبين لنا السبب في أن كان التعريض أوقع من التصريح.

ثانياً: أن تعريفَ قدامة للإرداف، وإزجاءه الأمثلة التي ينطبق عليها ذلك المصطلح، إنما هو استكشاف لجانب مهم من جوانب أساليب العربية، وأنموذج فذ فريد من أنماط عبقرية ذلك الرجل، كما يمكن القول بأن براعم التلويح (كثرة الوسائط) موضوع هذا البحث، قد تفتقت على غرار ما جاء به قدامة، وهو بهذا من السباقين إلى دراسة الوسائط، ولفت الانتباه إليها وإلى أهميتها، من حيث قرب المعنى أو بُعْده، وقد ظهرت عبقرية قدامة، ودقة استيعابه لمناحي

(١) المصدر ذاته (ص/ ٧١).

(٢) المصدر ذاته (ص/ ٧٢).

الثقافة في البيئة التي يعيش فيها، وبخاصة البلاغة، ويظهر ذلك جلياً عند إشارته إلى أن من هذه الوسائط ما يكون غير ظاهر، أو هو بعيد الصلة بين المعنى الكنائي والمعنى الأصلي المراد، أي بين المكنى به والمكنى عنه، وعُدَّ هذا النوع من الشعر معيباً إذا كانت وسائطه كثيرة البعد تحول دون ظهور المطلوب بسرعة لغموضه، حيث يقول: ((ومن هذا النوع ما يدخل في الأبيات التي يسمونها أبيات المعاني، وذلك إذا ذكر الردف وحده، وكان وجه إثباته لما هو ردف له غير ظاهر، أو كانت بينه وبينه أرداف أخر، كأنها وسائط، وكثرت حتى لا يظهر الشيء المطلوب بسرعة إذا غمض، ولم يكن داخلاً في جملة ما ينسب إلى جيد الشعر؛ إذ كان من عيوب الشعر: الانغلاق، وتعذر العلم بمعناه))[1]، وهو في هذا يشير إلى أنه لابد أن تكون هناك علاقة تربط بين المكنى به والمكنى عنه، ومن المعلوم أن العلاقة في الكناية هي علاقة الردف والتبعية، فالمعنى المتبوع هو المعنى الحقيقي للفظ، والمعنى التابع هو المعنى الكنائي المراد من اللفظ، وهو المقصود بالإفادة به، وعلى ذلك فالمراد باللزوم بين المعنى الحقيقي - وهو المعنى المتبوع- وبين المعنى الكنائي- وهو المعنى التابع- هو مطلق الارتباط بينهما، ولو كان لعرف عام أو خاص أو قرائن حالية، لا خصوص اللزوم الفعلي الذي لا يقْبل الانفكاك.

(١) نقد الشعر (ص/ ١٥٩).

ومنه هنا أيضاً نرى تأثر الشيخ عبد القاهر الواضح بقدامة في ذلك، فنراه ينبه إلى أهمية دلالة المعنى الأول - وهو الرادف- على المعنى الثاني - وهو المردوف- ؛ لغموض في المعنى؛ لأن وجه اتباعه لما هو ردف له غير ظاهر، فتراه يذكر مثالاً يوضح فيه غموض الانتقال من الرادف إلى المردوف. لأن المعنى ((منقوص القوة في تأدية ما أريد منه؛ لأنه يعترضه ما يمنعه أن يقضي حق السفارة فيما بينك وبين معناك، ويوضح تمام الإيضاح عن مغزاك، فانظر إلى قول العباس بن الأحنف[1]:

سَأَطْلُبُ بُعْدَ الدَّارِ عَنْكُمْ لِتَقْرَبُوا وَتَسْكُبَ عَيْنَايَ الدُّمُوعَ لِتَجْمدَا

يقول الشيخ: بدأ فدل بسكب الدموع على ما يوحيه الفراق من الحزن والكمد، فأحسن وأصاب؛ لأن من شأن البكاء أبداً أن يكون أمارة للحزن، وأن يجعل دلالة عليه وكناية عنه، كقولهم: (أبكاني وأضحكني) على معنى ساءني وسرني، وكما قال[2]:

أَبْكَانِيَ الدَّهْرُ وَيَا رُبَّمَا أَضْحَكَنِي الدَّهْرُ بِمَا يُرْضِي

ثم ساق هذا القياس إلى نقيضه، فالتمس على أن يدل على ما يوجبه دوام التلاقي من السرور بقوله: (لتجمدا)، وظن أن الجمود يبلغ له في إفادة المسرة والسلامة من الحزن، ما بلغ سكب الدمع في

(١) عزاه للعباس بن الأحنف الجرجاني في الوساطة (ص/ ٦٦) ، وانظر: معاهد التنصيص (١/ ٥١)، وصبح الأعشى (٢/ ٢٨٩).

(٢) ينظر: ديوان الحماسةلأبي تمام (١/ ٢١١).

الدلالة على الكآبة والوقوع في الحزن، ونظر إلى أن الجمود خلو العين من البكاء، وانتفاء الدموع عنها، وأنه إذا قال: (لتجمدا)، فكأنه قال: (أحزن اليوم لئلا أحزن غداً، وتبكي عيناي جهدهما؛ لئلا تبكيا أبداً)؛ وغلط فيما ظن، وذلك أن الجمود هو: ألا تبكي العين، مع أن الحال حال بكاء، ومع أن العين يراد منها أن تبكي، ويستراب في ألا تبكي، ولذلك لا ترى أحداً يذكر عينه بالجمود إلا وهو يشكوها ويذمها، وينسبها إلى البخل، وبعد امتناعها من البكاء تركاً لمعونة صاحبها على ما به من الهم، ألا ترى إلى قوله:

ألاَ إنَّ عَيْناً لَمْ تَجُدْ يوْمَ وَاسِطٍ عَلَيْكَ بِجَارِي دَمْعِها لَجَمُودُ[1]

فأتى بالجمود تأكيداً لنفي الجود، ومحال أن يجعلها لا تجود بالبكاء، وليس هناك التماس بكاء؛ لأن الجود والبخل يتقتضيان مطلوباً يبذل أو يمنع؛ ولو كان الجمود يصلح لأن يراد به السلامة من البكاء، ويصح أن يدل به على أن الحال حال مسرة وحبور، لجاز أن يدعى به للرجل فيقال: لا زالت عينك جامدة، كما يقال: لا أبكى الله عينيك، وذلك مما لا يشك في بطلانه))[2].

وقد أشار علماء البلاغة المتأخرون إلى أن ذلك من التعقيد المعنوي المخل بفصاحة الكلام، لأن الجمود: خلو العين من البكاء في حال إرادة البكاء منها، فلا يكون كناية عن المسرة، وإنما يكون

(١) الشعر لأبي عطاء السندي، يقوله في ابن هبيرة، شرح الحماسة للتبريزي (٢/ ١٥١).

(٢) دلائل الإعجاز ٢٦٨- ٢٧٠.

كناية عن البخل، وقد عرفه الخطيب القزويني بأنه: ألا يكون انتقال الذهن من المعنى الأول إلى المعنى الثاني الذي هو لازمه والمراد به ظاهراً))[١].

وهو مستنبط من كلام الشيخ عبد القاهر: ((لأنه إذا كان النظم سوياً، والتأليف مستقيماً، كان وصول المعنى إلى قلبك تلو وصول اللفظ إلى سمعك، وإذا كان على خلاف ما ينبغي وصل اللفظ إلى السمع، وبقِيْتَ في المعنى تطلبه، وتتعب فيه، وإذا أفرط الأمر في ذلك صار إلى التعقيد الذي قالوا: إنه يستهلك المعنى))[٢].

١٢- أما أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ): فقد خص الفصل الثامن من الباب التاسع من كتابه للحديث عن الإرداف والتوابع، والفصل الثاني عشر من الباب التاسع للحديث عن الكناية والتعريض...

ويمكن القول بأن قدامة بن جعفر قد فتح لأبي هلال العسكري باباً للبلاغة جديداً، فقد عرَّف الإرداف بقوله: ((أن يريد المتكلم الدلالة على معنى، فيترك اللفظ الدالَّ عليه، الخاص به، ويأتي بلفظ هو رِدْفهُ وتابع له))[٣]، فتراه لم يزد على قدامة بن جعفر إلا بضم كلمة التوابع إلى الإرداف، ثم حد هذا النوع بما حد به قدامة الإرداف، واقتبس جل أمثلته، ثم مثل لهذا الباب بقوله تعالى: ﴿فِيهِنَّ

(١) الإيضاح ومعه بغية الإيضاح (٢٢/١).

(٢) دلائل الإعجاز (ص/ ٢٧١).

(٣) كتاب الصناعتين (ص/ ٣٦).

قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ﴾[١]، ثم أرشد إلى مكان الشاهد قائلاً: ((قصور الطرف في الأصل موضوع للعفاف على جهة التوابع والإرداف، وذلك أن المرأة إذا عفت قصرت طرفها على زوجها، فكان قصور الطرف ردفاً للعفاف، والعفاف ردف وتابع لقصور الطرف))[٢].

ولا شك أن لفظ (التوابع) الذي أضافه أبو هلال العسكري توضيح للمراد من لفظ الإرداف، وبيان لما هو حاصل في المعاني؛ بأن التصرف إنما يكون في الألفاظ فقط، فيأتي المتكلم بلفظ مرادفٍ للفظ الذي يدل على معنى من المعاني التي أراد المتكلم التعبير عنها.

وهذا الموضوع لا شك أنه يختلف عن الكناية التي عرّفها بقوله: ((هو أن تكني عن الشيء، وتعرض به، ولا تصرح))[٣].

وكان من الأولى أن يقول كما قال قدامة: إن المذكور تابع ورادف، وإن المراد متبوع ومردوف، وربما اشتبه عليه الأمر؛لأن تعريفه يدل على أن المذكور تابع ورادف، وعلى هذا يكون المعنى المراد متبوعاً ومردوفاً.

ويمكن لنا أن نقول: إن أبا هلال لم يقصد بالإرداف الكناية؛ لأنه عقد لها باباً آخر من الفصل الثاني عشر، أطلق عليه (في الكناية والتعريض)، وهذا صنيع جيد، إلاّ أنه حين استشهد بالأمثلة فإنه خلط

(١) سورة الرحمن (٥٦).

(٢) كتاب الصناعتين (ص/ ٣٦٠- ٣٦٣).

(٣) المصدر ذاته (ص/ ٣٨١).

بين شواهد الكناية والإرداف والمماثلة، وبين الكناية والتعريض كذلك، فتراه يقول في باب الإرداف والتوابع: ((وقد أدخل بعض من صنف في هذا النوع أمثلة باب الإرداف في باب المماثلة، وأمثلة باب المماثلة في باب الإرداف، فأفسد البابين جميعاً، فلخصت ذلك وميزته، وجعلت كلاًّ موضعه، وفيه دقة وإشكال))[١].

وإذَا كَانَ أبو هِلال العسْكَرِيُّ: يقول ذلك في آخر باب الإرداف والتوابع، فإنه مثَّل له بقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[٢]، وعقب على هذه الآية بقوله: ((وذلك لأن الناس يتكافون عن القتل من أجل القصاص فيحيون، فكأن حياتهم ردف القصاص الذي يتكافُّون عن القتل من أجله))[٣].

والملاحظ أن هذه الآية لا تدخل في باب الإرداف والتوابع عنده لأنه قال: إن الحياة ردف القصاص، والذي يتكافون به عن القتل، وهذا لا يتواءم مع تعريف الإرداف؛ لأن الإرداف لابد فيه من ترك المعنى المراد، وعدم ذكره بلفظه، ومن الآية الكريمة ترى أنها ذكرت الحياة بلفظها، ولذا فإن هذا الكلام لا ينطبق عليه الإرداف بالكلية، لا من قريب ولا من بعيد.

كما تراه في باب المماثلة وهو الفصل التاسع من الباب التاسع يعرفها قائلاً: ((المماثلة أن يريد المتكلم العبارة عن معنى، فيأتي

(١) المصدر ذاته (ص/ ٣٦٣).

(٢) سورة البقرة/ ١٧٩.

(٣) كتاب الصناعتين (ص/ ٣٦٠).

بلفظة تكون موضوعة لمعنى آخر، إلا أنه ينبئ إذا أورده عن المعنى الذي أراده))[١]، وهذا هو تعريف قدامة بن جعفر للتمثيل، مع مغايرة يسيرة، ومعظم الأمثلة التي أزجاها قدامة بن جعفر في هذا الباب ينطبق عليها الاستعارة التمثيلية[٢]، أما الأمثلة التي أزجاها أبو هلال العسكري في هذا الباب فهي موزعة بين الإرداف والتشبيه التمثيلي والاستعارة التمثيلية، ومن أمثلة الإرداف التي ساقها أبو هلال في باب المماثلة قول النابغة الذبياني[٣]:

رِقَاقُ النِّعَالِ طَيِّبٌ حُجُزَاتُهُمْ يُحَيَّونَ بِالرَّيحَانِ يَوْمَ السَّبَاسِبِ

وهذا من باب الإرداف لا المماثلة كما هو واضح، ومن أمثلة الكناية التي ساقها في باب المماثلة قولهم: ((فلان نقي الثوب» يريدون به أنه لا عيب فيه، وليس موضوع نقاء الثوب للبراءة من العيوب، وإنما استعمل فيه تمثيلاً))[٤].

والقول: ((فلانٌ نقي الثوب)) يمثلون به عن طهارة العرض، وذلك لأن الصلة بين نظافة الثوب ونقاء العرض لم تتضح، والصحيح أنَّ نظافة الثوب كناية عن عفة صاحبه، وليس دليلاً على عفته، لذلك فهو كناية لا تمثيل، ذلك أن الرجل كان يذهب إلى صاحبته من

(١) المصدر ذاته (ص/ ٣٦٤).

(٢) ينظر في ذلك: نقد الشعر (ص ١٥٩- ١٦٠).

(٣) ديوان النابغة الذبياني، (ص/ ٤٩).

(٤) كتاب الصناعتين (ص/ ٣٦٤).

خلف معاطن الإبل فتدنس ثيابه، لذلك فمن كانت ثيابه طاهرةً فذلك دليل على طهارته.

والجدير ذكره أن هذا الشاهد قد سار على ما جاء في كتاب الصناعتين وغيره حتى وصل إلى كتب المحدثين[١].

وهذا المثال وما سبقه يدلنا أن أبا هلال العسكري، لم تتضح له رؤى الكناية، فناهيك عن التلويح الذي هو أخص منها؛ لأنك إذا أعدت النظر وجدت تداخلاً كبيراً في أمثلة هذا الباب.

أما حديثه عن الكناية والتعريض: فقد أردف الكناية بالتعريض كما فعل ابن المعتز، ولكنه أربى عليه بالتعريف، حيث قال معرفاً لهذا الباب: ((هو أن تكني عن الشيء وتعرِّض به، ولا يصرح على حسب ما عملوا باللحن والتورية عن الشيء))[٢]، ثم أزجى أمثلة، منها قوله ﷻ: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾[٣]، ثم قال: فالغائط كناية عن قضاء الحاجة (...)[٤]، ثم قال: ((ومن التعريض الجيد: ما كتب به عمرو بن مسعدة إلى المأمون: أما بعد، فقد استشفع بي فلان إلى أمير المؤمنين، ليتطوَّل عليه بإلحاقه بنظرائه من المرتزقين فيما يرتزقون، فأعلمته أن أمير المؤمنين لم يجعلني في مراتب المستشفع بهم، وفي ابتدائه بذلك تعدي طاعته والسلام..، فوقَّع

(١) أمثال الدكتور محمود السيد شيخون في كتابه: الأسلوب الكنائي (ص/ ٧٨، ٨٠).

(٢) كتاب الصناعتين (ص/ ٣٨١).

(٣) المائدة: ٦، النساء: ٤٣.

(٤) ينظر: تفسير البيضاوي (١/ ٢١٦).

في كتابه: قد عرفنا تصريحك له، وتعريضك بنفسك، وأجبناك إليهما، ووقفناك عليهما))[١]، وينبغي أن نعلم أن محاولة أبي هلال موفقة في بعضها، فقد ميز التعريض لأول مرة من الكناية، وإن كان التعريف يجمعهما، والملاحظ على المثال الذي أتى به أبو هلال على التعريض إنما هو شاهد على ما عرف فيما بعدذ لك بالتضمين[٢].

ويبدو - والله أعلم - أن الذي جعل هؤلاء يجمعون بين الكناية والتعريض في باب واحد هو أنهم رأوا دلالة الكناية كدلالة التعريض، لم يصرح في كل منهما بالألفاظ الدالة على المقصود، وكان أول من فصل بينهما هو ابن رشيق القيرواني، كما سيتضح من هذه الدراسة.

فأبو هلال حينما وضعهما في باب واحد، وعرفهما بتعريف واحد دَلَّ بذلك على أنهما مترادفان، ولكن توزيعه الأمثلة، والتنبيه على أن هذا كناية وهذا تعريض، يدل تمام الدلالة على التفرقة بينهما، وهذا الصنيع في حدّ ذاته يعدّ من حسناته.

كما أن ما ذكره العلماء بعد ذلك من باب الكناية يؤكد أنها هي الإرداف الذي ذكره قدامة، الذي يعتبر - وبحق المؤسس- لهذا الباب ؛لما بيَّنا من اعتماد الشيخ عبد القاهر على ما ورد في سفره نقد الشعر، وكذلك كل مَن جاء بعده.

---

(١) كتاب الصناعتين (ص/ ٣٨١).

(٢) يراجع كتاب البلاغة القرآنية في آيات صفات المؤمنين، رسالة دكتوراه للباحثة (مطبوعة).

١٣. أبو بكر الباقلاني (ت ٤٠٣هـ): وقد ردّد أبو بكر الباقلاني كلام قدامة عن الإرداف، ولم يجعله مرادفاً للكناية، بل جعله من باب البديع، ومن الاستعارة، إذ إنه قال معلقاً على ما مثل به قدامة في باب الإرداف، وهو قول امرئ القيس:

وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيرُ فِي وُكُنَاتِهَا بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأَوَابِدِ هَيْكَلِ[1]

قيد الأوابد، عندهم من البديع ومن الاستعارة، ويرونه من الألفاظ الشريفة. وعنى بذلك أنه إذا أرسل هذا الفرس على الصيد صار قيداً لها، وكانت بحالة المقيد من جهة سرعة إحضاره، وذكروه في باب الاستعارة البليغة، ثم قال الباقلاني: "وسماها بعض أهل الصنعة (يقصد قدامة بن جعفر) باسم آخر، وجعلوها من باب الإرداف، وذكر تعريف قدامة للإرداف، وساق أمثلة الكناية المعروفة[2]، وإذا كان الباقلاني قد جعل الإرداف من البديع ومن الاستعارة، فنراه في موضع آخر يقول: ومن البديع الكناية والتعريض، كقول القائل:

وَأَحْمَرَ كَالدِّيبَاجِ أَمَّا سَمَاؤُهُ فَرَيَّا وَأَمَّا أَرْضُهُ فَمَحُولُ[3]

ثم قال بعد ذلك: ومن هذا الباب (البديع) لحن القول ولم يعرفه، ولم يمثل له.

(١) ينظر: ديوان امرئ القيس (ص/ ١٦).

(٢) ينظر: إعجاز القرآن للباقلاني (ص ٦٩- ٧١).

(٣) هذا البيت ينسب إلى طفيل الغنوي، ولم أجده في ديوان شعره.

ولمّا لم تظهر معالم الكناية واضحة عند الباقلاني، فكان من باب أولى ألاّ تتضح أقسامها، ويغيب (التلويح) بين الشواهد والأمثلة إلى زمن ابن رشيق القيرواني.

ولعلني أذكر بما أشرت به قبلاً إلى أن كثيراً من النقاد والبلاغيين قد قرنوا التعريض بالكناية، ولم يتبين في كلامهم معالم واضحة لكل منهما، حتى ليبدو من كلامهم أنهما شيء واحد، أو أنهما لفظتان مترادفتان، ويبدو- والله أعلم- أن الحقيقة التي جمعت بين الكناية والتعريض في أذهانهم: أن دلالة الكناية كدلالة التعريض، من أن كلاً منهما لم يصرح فيه بالألفاظ الدالة على المعنى المقصود، حتى جاء البلاغيون الذين حاولوا التمييز بين الكناية والتعريض، ووَضْعَ حُدُودٍ فاصلةٍ بينهما.

١٤- ولعل من أقدم العلماء الذين حاولوا الفصل بينهما ابن رشيق القيرواني (ت ٤٥٦هـ أو ٤٦٣هـ) صاحب كتاب العمدة في صناعة الشعر ونقده، فإنه على الرغم من أنه جعل الكناية من أنواع الإشارة، إلا أنه باعد بينها وبين التعريض في كتابه، وسنرى ذلك واضحاً جلياً - إن شاء الله- .

وقبل الحديث عن الكناية عند ابن رشيق أود أن أشير إلى أنه عقد باباً للمجاز بين فيه أن العرب كثيراً ما تستعمل المجاز، وتعده من مفاخر كلامها، فإنه دليل الفصاحة، ورأس البلاغة، وبه بانت لغتها عن سائر اللغات، ثم بين معنى المجاز، ومثل بأمثلة جُلُّها من تأويل مشكل القرآن، ثم جعل التشبيه والكناية كليهما من المجاز قائلاً:

((وأما كون التشبيه داخلاً تحت المجاز فلأن المتشابهين في أكثر الأشياء إنما يتشابهان بالمقاربة وعلى المسامحة، والاصطلاح لا على الحقيقة، وكذلك الكناية في مثل قوله ﷻ إخباراً عن عيسى ومريم عليهما السلام: ﴿كانا يأكلان الطعام﴾، (المائدة: ٧٥) كناية عما يكون عنه من حاجة الإنسان (...)، وقوله ﷺ لحادٍ كان يحدو به: (رفقاً بالقوارير)[١] كناية عن النساء لضعف عزائمهن، إلى كثير من هذا))[٢].

ولقد عقد ابن رشيق باباً للإشارة، بيَّن فيه أنها ((من غرائب الشعر وملحه، وبلاغته عجيبة تدل على بعد المرمى، وفرط المقدرة، وليس يأتي بها إلا الشاعر المبرز، والحاذق الماهر، وهي في كل نوع من الكلام لمحة دالة، واختصار وتلويح يعرف مجملاً، ومعناه بعيد من ظاهر لفظه...))[٣].

ثم مثل للإشارة بما أنشده الحاتمي عن علي بن هارون عن أبيه عن حماد بن إسحاق عن أبيه إسحاق بن إبراهيم الموصلي:

جَعَلْنَا السَّيْفَ بَيْنَ الخَدِّ مِنْهُ ... وَبَيْنَ سَوَادِ لُمَّتِهِ عِذَاراً[٤]

(١) جامع الأصول في أحاديث الرسول(١٢ / ١٤٨).

(٢) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده (١/ ٢٦٨).

(٣) المصدر ذاته (١/ ٣٠٢).

(٤) العِذَارُ: الشعر النازل على اللحيين. ينظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (٢ / ٣٩٩).

فأشار إلى هيئة الضربة التي أصابه بها - دون ذكرها- إشارة لطيفة، دلت على بقيتها، وإنما وصف أنهم ضربوا عنقه، ويروى: بين الجيد منه، والذي يمعن النظر في الشواهد التي أزجاها ابن رشيق في هذا الباب يرى أَنَّ فيها إخفاءً وستراً للمعنى، وبذلك يكون الأسلوب الكنائي عند ابن رشيق عامّاً. ولذلك شمل المجاز والتعريض.

ثم نوّع الإشارة أنواعاً كثيرة، وهي اثنا عشر نوعاً: ١.التفخيم، ٢.الإيماء، ٣.التعريض، ٤.التلويح، ٥.الكناية والتمثيل، ٦.الرمز، ٧.اللمحة، ٨.اللغز، ٩.اللحن، ١٠.الحذف، ١١.التعمية، ١٢.التورية، ثم: ١٣.التتبيع، وقد جعل له باباً مستقلاً بعنوان: التتبيع، وسأعرض من جملة هذه الأنواع ما يتصل بالكناية على قول ابن رشيق، ومن الملاحظ هنا أنه لم يذكر الإرداف، وإنما ذكر الإيماء، والتلويح، والرمز، والإشارة، والتتبيع، وهو الذي أطلق عليه أبو هلال الإرداف والتوابع، ونلاحظ أيضاً أنه فصل التعريض عن الكناية، وضم التمثيل إليها.

أما مصطلح التلويح: فأول من ذكره هو ابن رشيق، ذكره في تعريف الإشارة حينما عرفها قائلا: ((... وهي في كل نوع من الكلام لمحة دالة، واختصار وتلويح يعرف مجملاً...))، ثم ذكره مرة أخرى حينما جعله نوعاً من أنواعها قائلاً: ((ومن أنواعها التلويح))، ولكنه لم يعرفه، ولعله اكتفى بما ذكره في تعريف الإشارة، ومثل له بقول المجنون: قيس بن معاذ العامري:

وَقَدْ كُنْتُ أَعْلُو حُبَّ لَيْلَى فَلَمْ يَزَلْ بِيَ النَّقْضُ وَالإِبْرَامُ حَتَّى عَلانِيَا[١]

يقول ابن رشيق معقباً على ذلك: ((فلوح بالصحة والكتمان، ثم بالسقم والاشتهار تلويحاً عجيباً))[٢].

والذي يبدو لي في معنى البيت: أن الشاعر حاول أن يُعْرِض عن حبِّ ليلى بقوة وعزيمة، ولكن موقفه المتردد بين التخلص من عهدها، وبين المحافظة عليه، جعل حبها يتمكن منه؛ فجاء بهذا المعنى في صورة الكناية التلويحية، حيث كنى (بالنقض) عن محاولة التخلص من حبها، وكنى (بالإبرام) عن المحافظة على ذلك الحب.

ونستطيع أن نستنبط – مما سبق – وسائط التلويح: بأنه يلزم من علو الحب وتمكنه منه (أي الشاعر) ألا يستطيع أن يأخذ بزمام نفسه وألا يحسن التصرف في مشاعره.

ويلزم من تمكن الحب من الشاعر أن يعلوه الضعف والشحوب والهزال، فهنا التلويح بواسطة الانتقال من تمكن الحب إلى هزيمة الشاعر أمام حبها، ومنها إلى الضعف والهزال.

والملاحظ على بلاغة الكناية التلويحية: أنها صورت المعاني الخفية، والمشاعر التي لا يمكن أن يطلع عليها أحد بدقة متناهية، وكأنها صورة ملموسة يمكن أن يستشعرها كل ذي ذوق رفيع

(١) ديوان مجنون ليلى، (ص/ ٢١١).

(٢) العمدة (١/ ٣٠٤).

وإحساس مرهف، فيتعاطف مع الشاعر ومع نفسه التي خرج من الصراع معها منهزماً مستسلماً لحب ليلى – والله أعلم- .

ثم يسوق قول النابغة يصف طول الليل قائلاً: "ومن أجود ما وقع في هذا النوع:

تَقَاعَسَ حَتَّى قُلْتُ لَيْسَ بِمُنْقَضٍ وَلَيْسَ الَّذِي يَرْعَى النُّجُومَ بِآيِبِ[1]

يقول ابن رشيق: الذي يرعى النجوم: ((يريد به الصبح، أقامه مقام الراعي الذي يغدو فيذهب بالإبل والماشية، فيكون حينئذ تلويحه هذا عجيباً في الجودة، وأما من قال: إن الذي يرعى النجوم إنما هو الشاعر الذي شكا السهر وطول الليل، فليس على شيء، وزعم قوم أن الآيب لا يكون إلا بالليل خاصة))[2]..

التتبيع عند ابن رشيق: جعله من أنواع الإشارة، وعقد له باباً مستقلاً[3]، ومن المعلوم أن أبا هلال العسكري قد عقد باباً للإرداف والتوابع، فأخذ ابن رشيق التوابع، وأطلق عليها مصطلح (التتبيع)، وذكر أن قوماً يسمونه (التجاوز)[4]، وهو أن يريد الشاعر ذكر شيء فيتجاوزه، ويذكر ما يَتْبَعُهُ في الصفة، وينوب عنه في الدلالة عليه، ثم أزجى كثيراً من الأمثلة ينطبق على جميعها ما خص عند المتأخرين باسم الكناية، ولا تخرج الكناية ولا التتبيع ولا التجاوز عند ابن

(١) ديوان النابغة الذبياني، ص ١٣.

(٢) العمدة (١/ ٣٠٥).

(٣) العمدة (١/ ٥١٧).

(٤) ينظر: المصدر ذاته (١/ ٣١٣).

رشيق عن دائرة الكناية عند البلاغيين، أو الإرداف، كما سماه قدامة بن جعفر، فقال: ((وأول من أشار إلى ذلك امرؤ القيس يصف امرأة:

وَيُضْحِي فَتِيتُ الْمِسْكِ فَوْقَ فِرَاشِهَا نَؤُومُ الضُّحَى لَمْ تَنْتَطِقْ عَنْ تَفَضُّلِ[1]

فقوله: يضحي فتيت المسك: تتبيع، وقوله: (نؤوم الضحى) تتبيع ثان، وقوله: (لم تنتطق عن تفضل): تتبيع ثالث، وإنما أراد أن يصفها بالتَّرفُّه والنعمة، وقلة الامتهان في الخدمة، وأنها شريفة مكفية المؤونة، فجاء بما يتبع الصفة، ويدل عليها أفضل دلالة))[2] (...) وقال: "النابغة أراد أن يصف طول العنق، وتمام الخلقة فيها، فذكر القرط إذ كان مما يتبع وصف العنق، ولم يسبقه إلى ذلك أحد من الشعراء:

إِذَا ارْتَعَثَتْ خافَ الجَبَانُ رُعَاثَهَا وَمَنْ يَتَعَلَّقْ حَيْثُ عُلِّق يفْرَقِ[3]

فجعل رعاثها يخاف ويفرق، وعذره لبعد مسقطه، فتناول هذا المعنى عمر بن أبي ربيعة، فأوضحه بقوله:

بَعِيدَةُ مَهْوَى الْقُرْطِ إمَّا لنوفلٍ أبوها وإما عبدُ شمسٍ وهاشمِ[4]

وتبعه ذو الرمة، فزاد المعنى وضوحاً بقوله:

---

(١) ديوان امرئ القيس (ص ١٧).

(٢) العمدة لابن رشيق (١/ ٣١٣- ٣١٤).

(٣) ديوانه، ص ٨١. . الرَّعْثَةُ - ويُحَرَّكُ - : ما عُلِّقَ بالأُذُنِ من القُرْط ونَحْوِه، وجمعه: رِعَاثٌ، كرَقَبَة ورِقَاب. تاج العروس (١ / ١٢٦٠)، وفَرِقَ فَرَقاً: خاف، ويتعدى بالهمزة، فيقال: أَفْرَقْتُهُ. المصباح المنير(٢ / ٤٧١)..

(٤) ديوان عمر بن أبي ربيعة، ص ٣٤٨.

والقُـرْطُ فِي حُـرَّةِ الـذِّفْرَى مُعَلَّقـة تَبَاعد الحبْلُ منْه فهْو يَضْطَرِبُ[١]

(...) ويقول: وأما قول الأخْطَل:

أسِيلَةُ مَجْـرَى الـدَّمعِ، أمَّـا وِشَـاحُها فَجَارٍ وأما الحِجْلُ منها فما يجْري[٢]

ففيه التتبيع في ثلاثة مواضع، وهي صفة الخد بالسهولة، وصفة الخصر بالدقة، وصفة الساق بالغلظ.

فقوله: "صفر الوشاح" دال على دقة الخصر، وملء الدرع دال على تمام الخلق من طول وسمن، وامتلاء صدر وعجيزة، وكل ما وقع من قولهم: (طويل النجاد)، و(كثير الرماد)، وما شاكلهما فهو من هذا الباب))[٣].

ومن الملاحظ على ابن رشيق أنه لم يتعرض للوسائط قلة وكثرة في هذا الباب، كما أنه لم يعن بالحدود والتعريفات والأقسام، وإنما سلك طريقة الأدباء، فأكثر من الشواهد من كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، وكلام العرب شعراً ونثراً، وقد أشار ابن رشيق إلى الأسباب التي دفعته إلى أن يسلك هذه الطريقة[٤]، تراه يقول في نهاية باب الإيغال: ((وكلما أكثرت من الشواهد في باب فإنما أريد بذلك

(١) ديوان ذي الرمة، ص٦، والذفرى: العظم خلف الأذن. ينظر ديوان ذي الرمة.

(٢) ديوان الأخطل (ص / ١١١).

(٣) العمدة (١/ ٣١٥).

(٤) ينظر: ابن رشيق القيرواني وآراؤه البيانية والنقدية تأليف الأستاذ/ محمد سلامة يوسف رحمة (ص/).

تأنيس المتعلم، وتجسيره على الأشياء الرائعة، ولأريه كيف تصرف الناس في ذلك الفن، وقلبوا تلك المعاني والألفاظ))[١].

١٥. مَعَ ابنِ سنَان الخفَاجي (ت ٤٦٦هـ)، أما ابن سنان الخفاجي فقد تحدث عن الكناية في موضعين من كتابه (سر الفصاحة)، الموضع الأول: عندما تكلم عن فصاحة الألفاظ المؤلفة، وجعل منها حسن الكناية عما يجب أن يكنى عنه في الموضع الذي لا يحسن فيه التصريح، وذلك أصل من أصول الفصاحة، وشرط من شروط البلاغة[٢].

والثاني: عندما جعلها من نعوت البلاغة والفصاحة، وأطلق عليها: الإرداف، والتتبيع. واللافت للنظر أن ابن سنان لم يتحدث عن التعريض لا من قريب ولا بعيد.

أما النوع الأول: وهو حسن الكناية، فقد مثل له، ثم شفع ذلك بأمثلة من قبيح الكناية.

فأما الإرداف والتتبيع، عنده فهو: ((أن يُراد الدلالة على معنى، فلا يستعمل اللفظ الخاص الموضوع له في اللغة، بل يؤتى بلفظ يتبع ذلك المعنى ضرورة، فيكون في ذكر التابع دلالة على المتبوع له))[٣]، وسبب تسمية هذا النوع بالإرداف والتتبيع هو ما عرفه به الشيخ عبدالقاهر قائلاً: ((لأنه يؤتى فيه بلفظ هو ردف اللفظ المخصوص

(١) العمدة (٢/ ٦٠).

(٢) ينظر: سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي (ص/ ٢٤٥).

(٣) سر الفصاحة (ص/ ٣٤٢).

بذلك المعنى وتابعه))[١]، ثم أشار إلى أن ((الأصل في حسن هذا أنه يقع فيه من المبالغة في الوصف ما لا يكون من نفس اللفظ المخصوص بذلك المعنى))، وهو من كل أولئك مهتدٍ بما قاله قدامة بن جعفر الكاتب، ومثل لهذا الباب بما مثل به قدامة، وهو قول عمر بن أبي ربيعة:

بَعِيدَةُ مَهْوَى القُرْطِ إمّا لِنَوْفَلٍ أبوها وإمَّا عبدُ شمسٍ وهاشمِ[٢]

ويقول ابن سنان رحمه الله مرشداً إلى الشاهد: ((فإنه إنما أراد أن يصف هذه المرأة بطول العنق، فلو عبر عن ذلك باللفظ الموضوع له لقال: "طويلة العنق"، فعدل عن ذلك، وأتى بلفظ يدل عليه، وليس هو الموضوع له، فقال: بعيدة مهوى القرط، فدل مهوى قرطها على طول الجيد، وكان في ذلك من المبالغة ما ليس في قوله: طويلة العنق، لأن بعد مهوى القرط يدل على طول أكثر من الطول الذي يدل عليه طول العنق، وليس كل طويلة العنق بعيدة مهوى القرط: إذا كان الطول في عنقها يسيراً، وهذا موضع يجب فهمه))[٣]، وأقول إن ما ذكره ابن سنان من بعد مهوى القرط، ودلالته على طول أكثر إنما أراد به المبالغة في وصفها بطول العنق. غير صحيح في ميزان البلاغة؛ لأنه كما يقول الشيخ عبد القاهر: ((ليس المعنى إذا قلنا: إن الكناية أبلغ من التصريح أنك لما كنيت عن المعنى زدت في ذاته، بل المعنى أنك

(١) دلائل الإعجاز (ص/ ٧١).

(٢) ديوانه، ص ٣١٨.

(٣) سر الفصاحة (ص/ ٣٤٢).

زدت في إثباته، فجعلته أبلغ وآكد وأشد، فليست المزية في قولهم: (جم الرماد) أنه دل على قِرىً أكثر، بل أنك أثبت له الكثير، من وجه هو أبلغ، وأوجبته إيجاباً هو أشد، وادعيته دعوى أنت بها أنطق، وبصحتها أوثق))[1].

وقد أربى ابنُ سَنان الخفاجي على قدامة بن جعفر بذكره في هذا الباب أمثلة للكناية عن موصوف، إذ أن قدامة بن جعفر قد اقتصر على ذكر أمثلة الكناية عن صفة (الإردافِ).

ومما مثل به ابن سنان للكناية عن موصوف قول البحتري في قصيدته التي يذكر فيها

فأوْجَرْتُـهُ أخْـرَى فَأَضْـلَلْتُ نَـصْلاً بحَيْثُ يكُونُ اللُّبُّ وَالرُّعْبُ وَالحِقْدُ[2]

يقول ابن سنان: ((لأنه أراد القلب، فلم يُعبِّر عنه باسمه الموضوع له، وعدل إلى الكناية عنه بما يكون اللب والرعب والحقد فيه، وكان ذلك أحسن، لأنه إذا ذكره بهذه الكنايات كان قد دل على شرفه وتميزه عن جميع الجسد بكون هذه الأشياء فيه، وأنه أصاب هذا المرمى في أشرف موضع منه، ولو قال: أصبته في قلبه، لم يكن في ذلك دلالة على أن القلب أشرف أعضاء الجسد، فعلى هذا السبيل يستحسن الإرداف))[3].

(١) دلائل الإعجاز (ص/ ٧١).

(٢) ديوان البحتري (١/ ١١١).

(٣) سر الفصاحة (ص/ ٣٤٥).

ومن المعلوم أن في هذا البيت ثلاث كنايات لا كناية واحدة؛ لاستقلال كل واحدة منهن بتوضيح المراد؛ لأن تقدير الكلام: بحيث يكون اللب، وبحيث يكون الرعب، وبحيث يكون الحقد، والمكنى عنه فيه كلها واحد، وهو القلب))[١].

ثم قال: ومما يجري مجرى قول أبي عبادة قول غيره[٢]:

الضَّارِبِيْنَ بِكُلِّ أَبْيَضَ مِخْذَمٍ وَالطَّاعِنِينَ مَجَامِعَ الأَضْغَانِ

قال ابن سنان: ((وفيما ذكرناه كفاية في الدلالة على كل ما هو من هذا الجنس))[٣]، قال الخطيب: "ومنها (الكناية عن موصوف) ما هو مجموع معان، كقولنا: كناية عن الإنسان: حي، مستوي القامة، عريض الأظفار، والكناية هنا عدة معان، وهو خاصة مركبة، وشرط كل واحدة منهما (أي ما كان عدة معان أو معنى واحداً) الاختصاص بالمكنى عنه؛ ليحصل الانتقال من العام إلى الخاص[٤].

وجعل السكاكي ما هو معنى واحد كقول عمرو بن معد يكرب قريبة، والثانية (حي مستوي القامة عريض الأظفار) ما هو مجموع عدة معان بعيدة، وقال الخطيب: وفيه نظر، وأجاب العلامة سعد الدين عن هذا النظر قائلاً: ((ولعل وجه النظر أن فسر القريبة بما لا يكون الانتقال بلا واسطة، والبعيدة بما يكون الانتقال بواسطة لوازم

(١) بغية الإيضاح (٣/ ١٥٨).

(٢) ينظر: شعر عمرو بن معديكرب الزبيدي (ص/ ١٧٤).

(٣) سر الفصاحة (ص/ ٣٤٥).

(٤) ينظر: بغية الإيضاح (٣/ ١٥٨).

متسلسلة، والكناية التي هي معنى واحد، والتي هي مجموعة معان كلاهما خالية عن الواسطة؛ لظهور أن ليس الانتقال من: حي مستوي القامة، عريض الأظفار إلى شيء، ثم منه إلى الإنسان، والجواب أن القرب ههنا باعتبار آخر، وهو سهولة المأخذ، لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم إلى آخر، وتلفيق بينهما وتكلف في التساوي والاختصاص، والبعد بخلاف ذلك))[1].

كما ترى ابن سنَانٍ، يلوم الذين لا يشرحون العلة في سببه وحسنه من المبالغة، فيقول: ((وأصحاب صناعة البلاغة يذكرون الإرداف، ولا يشرحون العلة في سببه وحسنه من المبالغة التي نبهنا عليها"، ثم مثل للإرداف من النثر بقول أعرابية وصفت رجلاً فقالت: (لقد كان فيهم عمار، وما عمار؟، طَلابٌ بأوتار، لم تخمد له قط نار)، وأرشد إلى موطن الشاهد قائلاً: "فأرادت بقولها: (لم تخمد له قط نار) كثرة إطعامه الطعام، فلم تأت بذلك اللفظ بعينه، بل بلفظ هو أبلغ في المقصود، لأن كثيراً ممن يطعم الطعام تخمد ناره في وقت.

ومثل لذلك أيضاً بقول الأخرى: (له إبل قليلات المسارح، كثيرات المبارك، إذا سمعن أصوات المزهر، أيقن أنهن هوالك)، فيقول: فأرادت أن هذا الرجل ينحر إبله، فقلما تسرح وتبعد في المرعى، لأنه يبركها بفنائه ليقرب عليه نحرها للضيوف، والمزهر: العود الذي يغنى به، فإذا سمعت الإبل صوته، أيقنت أنها هوالك، لما قد اعتادت من نحره لها إذا

(١) المطول (ص/ ٦٣٢).

سمع الغناء وانتشى، وذلك لا تعتاده الإبل وتفهمه إلا مع الاستمرار والدوام، وهذا كله أبلغ من قولها: إنه ينحر الإبل))[1].

ذلك هو ابن سنان الخفاجي وجهوده في هذا الباب، حيث أشار إلى سبب تسمية الإرداف بهذا الاسم، وأن فيه من المبالغة ما فيه، كما أنه أربى على قدامة بذكر أمثلة للإرداف عن الموصوف، كما تراه يلوم أولئك الذين لا يشرحون العلة أو السبب في حسن هذا الباب من البلاغة، وإن كان هناك مأخذ على بعض آراء ابن سنان فإنما هو محصور في قوله: (بعيدة مهوى القرط"، يدل على طول أكثر من الطول الذي يدل عليه طويلة العنق)، وقد ناقشته قبلاً، بالرد على هذا بما ذهب إليه الإمام عبد القاهر الجرجاني، وإن كان أخذ كلمة التتبيع من ابن رشيق وضمها إلى الإرداف، كما أنه لم يتعرض لكثرة الوسائط أو قلتها، وكذلك لم يتعرض للتلويح، ومن الملاحظ أيضاً أن الكناية عند ابن سنان لم تختلف عنها عند أبي هلال العسكري، ولكن ابن سنان قصر التسمية على الكناية، وفصل التعريض عنها، ولا ندري هل هاتان الكلمتان مترادفتان عنده على معنى واحد، أو أن معناهما مختلف، عموماً إذا كان فعل ذلك فلقد أجاد؛ لأن الكناية غير التعريض، وكما أنه لم يتعرض للحديث عن الكناية عن نسبة، لا من قريب ولا من بعيد.

---

(١) سر الفصاحة (ص/ ٣٤٤- ٣٤٥).

١٦- الإمام الشَّيخ عَبْدُ القَاهِر الجرجَاني (ت ٤٧١هـ- أو ٤٧٤):

أما الشيخ الإمام عبد القاهر الجرجاني، فلقد كان عالماً من طراز جديد، كان ذا حسٍ مرهفٍ، وعبقرية فذة، وكان معاصراً لابن سنان الخفاجي، وقد عاشا في القرن الخامس الهجري، وكان القرن الرابع قرن الاختصاصيين الذين هجروا التعميم غير العلمي، واهتموا بمعالجة التفاصيل ونقد النصوص، وبذلك هيأوا السبيل لأصحاب العقول العظيمة الذين قفوا على آثارهم، ومن بين أصحاب العقول هؤلاء عبد القاهر الجرجاني،... ((ويمكن اعتبار عصر عبد القاهر مرحلة النضج والرشد الفكري في تلك الحياة، فالذوق العربي قد جارى سنة الطبيعة، فترقى من طور البساطة بما جد عليه من عوامل الرقي الاجتماعي الفكري؛ إذ اتسعت رقعة الدولة، وتطورت أنظمتها في الحكم والحياة، وتنوعت العناصر المؤلفة لشعوبها، والتيارات المكونة لثقافتها، وتحضرت أساليب لهوها ومتعها الفنية، وعلى هذا ارتقى الذوق العربي في الفن، كما اقتضت سنة الله تعالى في العمران، من مجرد الانفعال والاستحسان إلى مراتب التذوق المنظم القائم على تعرف علل التأثر وأسبابه، ثم بدأت الروافد المختلفة تمد ذلك الجدول الطبيعي الجاري، وتزيد في تياره))[1].

وينبغي أن نعلم أن الشيخ عبد القاهر هو الذي خلع عن الكناية رداء الإرداف نهائياً، ووافقه المتأخرون من البلاغيين على الانعتاق من

(١) من الوجهة النفسية في دراسة الأدب ونقده، الأستاذ محمد خلف الله أحمد (ص/ ١٠٦).

مصطلح الإرداف إلى مصطلح الكناية، وكان ذلك هو الغالب، وخصوصاً في مدرسة المفتاح وشروح التلخيص التي كانت إلى حد كبير امتداداً للإمام عبد القاهر، وكذلك كانت لكل من جاء بعدهم من علماء البلاغة.

وقد كان ابن سنان الخفاجي معاصراً لعبد القاهر، ولكن الشيخ عبد القاهر لم يطلع على ما كتبه ابن سنان في سر الفصاحة؛ لما تراه من البون الشاسع بين موضوعي الكتابين: (دلائل الإعجاز)، و(سر الفصاحة) ومنهج كل منهما.

والدليل على ذلك أن الشيخ عبد القاهر يرى أنَّ إعجاز القرآن الكريم كامن في بلاغته التي أعجزت العرب، بينما كان ابن سنان يرى أن القرآن الكريم لم يكن معجزاً بلفظه، وإنما بالصرفة، أي أن اللّه تعالى قد صرف العرب عن معارضة القرآن الكريم، وإن كان ذلك في مقدروهم.

وقد تكلم الشيخ الإمام عن الكناية في عدة مواضع من كتابه: حول تعريفها، ووجه أبلغيتها، وشرطها، وكان حديثه عنها يدور بين الكناية عن صفة والكناية عن نسبة في الإثبات والنفي، وتحليلها تحليلاً أدبياً رائعاً رائقاً، ولم يتطرق للحديث عن الكناية عن موصوف، كما جعل الكناية والتعريض والرمز والإيماء والإشارة والتلويح ألفاظاً مترادفة على معنى واحد، ومع أنه جعل التعريض مرادفاً لكل أولئك الألفاظ إلا أنه لم يتعرض له، لا تعريفاً ولا تمثيلاً، كما فعل ابن سنان الخفاجي في سر الفصاحة، وقبل أن أتكلم عن

جهود عبد القاهر في هذا الباب أراني أرجح أنه قرأ تعريف الإرداف والتمثيل عند قدامة بن جعفر في كتابه (نقد الشعر)، فوجد أن طريقتهما في الدلالة على المراد واحدة، وهو ما يطلق عليه عبد القاهر أو يسميه (معنى المعنى)، فلم يرتض تسمية قدامة للإرداف، ووضع تعريفي قدامة تحت عنوان واحد هو (من اللفظ يطلق، ويراد به غير ظاهره)، قال فيه:معرفاً الكناية: ((اعلم أن لهذا الضرب اتساعاً وتفنناً لا إلى غاية، إلا أنه على اتساعه يدور في الأمر الأعم على شيئين: الكناية والمجاز، والمراد بالكناية ههنا أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني، فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه في الوجود، فيومئ به إليه، ويجعله دليلاً عليه، مثال ذلك قولهم: هو طويل النجاد، يريدون طول القامة، وكثير رماد القدر، يعنون: كثير القرى. وفي المرأة: نؤوم الضحى، والمراد أنها مترفة مخدومة، لها من يكفيها أمرها، فقد أرادوا من هذا كله- كما ترى- معنى، ثم لم يذكروه بلفظه الخاص به، ولكنهم توصلوا إليه بذكر معنى آخر من شأنه أن يردفه في الوجود، وأن يكون إذا كان، أفلا ترى أن القامة إذا طالت طال النجاد، وإذا كثر القرى كثر رماد القدر، وإذا كانت المرأة مترفة لها من يكفيها أمرها، ردف ذلك أن تنام إلى الضحى))[1].

(١) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني (ص/ ٦٦).

- **التوفيق بين المذاهب الكنائية المختلفة من خلال تعريف الشيخ عبد القاهر الجرجاني:**

إن تعريف الشيخ عبد القاهر للكناية يدل على أن اللفظ المذكور الذي يدل على معنى يكون تابعاً ورادفاً للمعنى المراد، والمعنى المراد يكون متبوعاً ومردوفاً على عكس ما ارتآه الخطيب، من أن المذكور متبوع ومردوف، وعلى هذا تكون الكناية عند عبد القاهر من الحقيقة، وليست واسطة بين الحقيقة والمجاز كما ذهب الخطيب القزويني.

وإيضاح ذلك: أن لكل تركيب من التراكيب التي ساقها الشيخ عبد القاهر معنيين، أحدهما: متبوع، وهو المعنى الكنائي المراد، كطول القامة- مثلاً- ، والمتبوع هو المقصود الإفادة، ولم يذكر لفظه، والتابع- وإن ذكر لفظه- لم يقصد لذاته، بل يكون وسيلة ورمزاً إلى متبوعه، فالمعنى الكنائي عند الشيخ هو المتبوع أو الملزوم، والمعنى الحقيقي هو التابع أو اللازم، وقد تبعه في ذلك الشيخ السكاكي.

أما الشيخ الخطيب: فقد جعل المعنى الحقيقي متبوعاً وملزوماً؛ لأنه نظر إلى التعقل والفهم فوجد أن المعنى الحقيقي من حيث يفهم منه السامع المعنى الكنائي، وينتقل منه إليه يكون ملزوماً من هذه الجهة، وإن كان لازماً في الواقع والوجود الخارجي، وعلى هذا الأساس يكون المؤدى واحداً.

أما في الكناية عن نسبة الصفة قلت: إن الشيخ عبد القاهر جعل الكناية والتعريض والرمز والإشارة والتلويح ألفاظاً مترادفة على معنى واحد، وإن لم يتكلم عن التعريض فيقول وقد عقد باباً عنوانه (باب اللفظ والنظم، قال في فصل منه، ممثلاً لكل من الكناية عن نسبة في الإثبات والنفي، وكذا الكناية عن صفة، شارحاً ومعللاً وموازناً، وقد وقف من الكناية عن نسبة الصفة موقف الانبهار والإعجاب، قال: ((هَذَا فنٌّ من القول دقيق المسلك، لطيف المأخذ، وهو أنا نراهم كما يصنعون في نفس الصفة، بأن يذهبوا بها مذهب الكناية والتعريض، كذلك يذهبون في إثبات الصفة هذا المذهب، وإذا فعلوا ذلك، بدت هناك محاسن تملأ الطرف، ودقائق تعجز الوصف، ورأيت هناك شعراً شاعراً، وسحراً ساحراً، وبلاغة لا يكمل لها إلا الشَّاعر المفلق، والشاعر المصقع، وكما أن الصفة إذا لم تأتك مصرحاً بذكرها، مكشوفاً عن وجهها، ولكن مدلولاً عليها بغيرها، كان ذلك أفخم لشأنها، وألطف لمكانها، كذلك إثباتك الصفة لشيء تثبتها له إذا لم تُلْقِه إلى السامع صريحاً، وجئت إليه من جانب التعريض والكناية والرمز والإشارة كان له من الفضل والمزية، ومن الحسن والرونق ما لا يقل قليله، ولا يُجْهل موضِعُ الفضيلةِ فيه))[1].

ثم أخذ في توضيح ذلك قائلاً: ((وتفسير هذه الجملة وشرحها أنهم يرومون وصف الرجل ومدحه، وإثبات معنى من المعاني الشريفة له،

(١) دلائل الإعجاز (ص/ ٣٠٦).

فَيَدَعُونَ التصريح بذلك، ويَكْنُون عن جعلها فيه بجَعْلها في شيء يشتمل عليه، ويتلبَّس به، ويتوصَّلون في الجملة إلى ما أرادوا من الإثبات، لا من جهة الظاهرة المعروفة، بل من طريق يخفى ومسلك يَدِقُّ، ومثاله قول زياد الأعجم:

إِنَّ السَّمَاحَةَ وَالْمُرُوءَةَ وَالنَّدَى فِي قُبَّةٍ ضُرِبَتْ عَلَى ابْنِ الْحَشْرَجِ[1]

ويوضح الشيخ الإمام وجه دلالة إثبات هذه الصفات في القبة على ثبوتها لابن الحشرج قائلا: ((أراد - كما لا يخفى- أن يثبت هذه المعاني والأوصاف خلالاً للممدوح وضرائب فيه، فترك أن يصرح فيقول: إن السماحة والمروءة والندى لمجموعة في ابن الحشرج، أو مقصورة عليه، أو مختصة به، وما شاكل ذلك مما هو صريح في إثبات الأوصاف للمذكورين، وعدل إلى ما ترى من الكناية والتلويح، فجعل كونها في القبة المضروبة عليه، عبارة عن كونها فيه، وإشارة إليه، فخرج كلامه بذلك إلى ما خرج إليه من الجزالة، وظهر فيه ما أنت ترى من الفخامة، ولو أنه أسقط هذه الواسطة من البيْن، لما كان إلا كلاماً غُفْلاً، وحديثاً ساذجاً))[2]. ومن الملاحظ أن الكناية عن نسبة في هذا البيت في حالة الإثبات، وهي بدون واسطة، وهذا النوع من الكناية أطلق عليه السكاكي الكناية عن نسبة في الإثبات.

(١) الأغاني ١٥/ ٣٨٦. و معاهد التنصيص على شواهد التلخيص (٢/ ١٧٣).

(٢) دلائل الإعجاز (ص / ٣٠٧)..

ولقد وضح ابن يعقوب ذلك قائلاً: ((إنه لما جعل ظرف حصولها قبة ابن الحشرج، ومعلوم أن تلك الصفات لا تخلو من محل تقوم به في تلك القبة، وهي صالحة لصاحب القبة الحائز لها، والأصل: عدم مشاركة سواه له في تلك القبة، كان ذلك دليلاً على أنه موصوفها، وأنه هو الذي قامت به، لاستحالة قيامها بنفسها، ففي إثباتها في قبة تنبيه على صاحبها أو موصوفها هو ذو القبة؛ لأن كون الشيء في حيز الإنسان مع صلاحيته له، والأصل عدم ما سواه، يتبادر منه أن ذلك الشيء لمن حصل في حيزه، فالسماحة والندى والمروءة أوصاف صرح بها، فلم تطلب من ذاتها، وإنما طلبت نسبتها أي ثبوتها لمن كانت له، وقد كنى بثبوتها في القبة عن ثبوتها للموصوف، فهذه كناية عن مطلوب بها النسبة، أي الثبوت لصاحبها))[1].

ومن المعلوم أن المصرح به نسبة الصفات للقبة حيث جعلت فيها، وهي صفات لا تقوم بنفسها بل بغيرها، ولا يصلح أن يكون ذلك الغير هو القبة، فتعين أن يكون هو المضروب عليه القبة؛ لصلاحيته لها، وعدم مشاركة غيره له في تلك القبة[2].

ومما مثل به الشيخ للكناية في الاتصاف أو عن نسبة في الإثبات بواسطة قول البحتري مادحاً:

ظَلَلْنَا نَعُوْدُ الجُودَ مِنْ وعْكِكَ الَّذِي ... وَجَدْتَ وَقُلْنَا اعْتَلَّ عُضْوٌ مِنَ المَجْدِ[3]

(١) مواهب الفتاح (٤/ ٢٦٠- ٢٦١.

(٢) يراجع الأغاني ٢١/ ١٧٩- ١٩٥، المفضليات المفضلية رقم/٢٠.

(٣) ديوان البحتري (١/ ١٣٨) والرواية فيه: نعود المجد.

قال الشيخ عبد القاهر:

((واعلم أنه ليس كل ما جاء كناية في إثبات الصفة يصلح أن يحكم عليه بالتناسب، معنى هذا أن جعلهم الجود والكرم والمجد يمرض بمرض الممدوح كما في قول البحتري: (ظللنا نعود...) وإن كان يكون القصد منه إثبات الجود والمجد للممدوح، فإنه لا يصح أن يقال: إنه نظير لبيت (زياد).

وإيضاح ذلك: أن البحتري أراد أن يثبت المجد لممدوحه، فكنى عن ذلك بأن جعل المجد يعتل ويمرض إذا اعتل الممدوح، ويلزم من ذلك أن المجد ملازم للممدوح، لا ينفك أحدهما عن الآخر، وذلك يستتبع نسبة المجد للممدوح.

ومما مثل به الشيخ للكناية في الاتصاف في النفي بواسطة قول الشنفرى يصف امرأة بالعفة:

يَبِيْتُ بِمَنْجَاةٍ من اللّومِ بَيْتُهَا إِذَا مَا بُيُوتٌ بِالْمَلاَمَةِ حُلَّتِ[1]

يقول الشيخ: ((وهكذا إن اعتبرت قول الشنفرى يصف امرأة بالعفة وجدته يدخل في معنى بيت زياد، وذلك أنه توصَّل إلى نفي اللوم عنها، وإبعادها عنه، بأن نفاه عن بيتها، وباعد بينه وبينها، وكان مذهبه في ذلك مذهب زياد في التوصل إلى جعل (السماحة والمروءة والندى) في ابن الحشرج، بأن جعلها في القبة المضروبة عليه، وإنما

(١) ديوان الصعاليك، شعر الشنفرى، ص ١٦.

الفرق أن هذا ينفي، وذاك يثبت، وذلك فرق في موضع الجمع، فهو لا يمنع أن يكونا من نصاب واحد))[١].

يقول الخطيب القزويني: ((فإنه نبه بنفي اللوم عن بيتها على انتفاء أنواع الفجور عنه، وبه على براءتها منه، وقال: (يبيت) دون يظل لمزيد اختصاص الليل بالفواحش (...) وقد ظهر بهذا أن طرف النسبة المثبتة بطريق الكناية يجوز أن يكون مكنياً عنه أيضاً كما في هذا المثال.

ونحوه بيت الشنفرى فإن حلول البيت بمنجاة من اللوم كناية عن نسبة العفة إلى صاحبه، والمنجاة من اللوم كناية عن العفة))[٢]، ويمكن لك أن تقول: إن الشطر الثاني كناية عن نسبة، أي نسبة اللوم إلى بيوت غيرها.

وأنت تلحظ أن الكناية هنا بواسطة، يتجلى ذلك في أن الشاعر نفى اللوم عن بيتها، وبذا ينتقل إلى نفي اللوم عنها، ثم من هنا إلى المطلوب بالكناية، وهو أنها عفيفة طاهرة نقية، ولقد أدى الشاعر هذا المعنى في قمة اللطف والبلاغة، واختار من الألفاظ ما يؤيد ذلك لأن الليل إذا كان مسرحاً للآثام والشهوات، وكانت هي في منجاة عن هذا فمن باب أولى بعدها عنه في عيون النهار، أدى الشاعر ذلك بلفظ: (يبيت).

---

(١) دلائل الإعجاز (ص ٣١١).

(٢) الإيضاح (ص ٢٩٢).

ومما مثل به الشيخ عبد القاهر للكناية عن صفة وهي قريبة بدون واسطة قولهم: (طويل النجاد)، يريدون طول القامة، وقولهم: (نؤوم الضحى)، والمراد أنها مترفة مخدومة، لها من يكفيها أمرها[1].

أما الأول وهو قولهم: (طويل النجاد) فقد ورد في بيت من الشعر للخنساء في رثاء أخيها صخر تقول:

طَوِيلُ النَّجَادِ، رَفِيعُ الْعِمَادِ كَثِيرُ الرَّمَادِ إِذَا مَا شَتَا[2]

[ومنه قول رسول الله ﷺ حكاية عن بعض النسوة من حديث أم زرع قالت: زوجي رفيع العماد...].

فهذا البيت فيه ثلاث كنايات: (طويل النجاد) كناية عن طول القامة، رفيع العماد: كناية عن السيادة والشرف، كثير الرماد: كناية عن الكرم، والكنايتان: الأولى والثانية كل منهما عن صفة، وهي قريبة واضحة لا وسائط فيها؛ إذ الذهن ينتقل من طول النجاد إلى طول القامة، ومن رفيع العماد إلى السيادة والشرف، أما الكناية الثالثة، وهي كثير الرماد كنايةً عن الكرم فهي كناية عن صفة، وهي كثيرة الوسائط بين المكنى به والمكنى عنه، وهي التي أطلق عليها الشيخ السكاكي الكناية التلويحية، ومن الملاحظ أن قولها: (رفيع العماد) لم يمثل به الشيخ عبد القاهر، وأما قولهم: (نؤوم الضحى) فقد مثل به قدامة بن جعفر، وهو كناية قريبة عن صفة

(١) ينظر: دلائل الإعجاز (ص/ ٦٦- ٧٣).

(٢) ينظر: ديوان الخنساء، ص٣١.

بدون واسطة، وقد جعله ابن رشيق في قوله: هذا البحث من التتبيع"، وجعل فيه ثلاث تتبيعات، وعقب على ذلك قائلاً: "وإن أراد أن يصفها بالترف والعظمة وقلة الامتهان في الخدمة، وأنها شريفة مكفية المؤونة، فجاء بما يتبع الصفة، ويدل عليها أفضل دلالة، ومن الكناية عن صفة كثيرة الوسائط عند الشيخ عبد القاهر قول الشاعر[1]:

وَمَا يَكُ فِيَّ مِنْ عَيْبٍ فَإِنِّي جَبَانُ الْكَلْبِ مَهْزُولُ الفَصِيلِ

وكان الشيخ عبد القاهر قد ذكر قدراً من هذا البيت وهو:(.. فإني جبان الكلب مهزول الفصيل) في معرض حديثه في باب اللفظ والنظم، حيث ابتدأ ذلك الفصل بقوله: ((والكلام على ضربين: ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، وذلك إن قصدت أن تخبر عن (زيد) مثلاً بالخروج على الحقيقة فقلت: خرج زيد...، وضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، ولكن بذلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه في اللغة، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض، ومدار هذا الأمر على الكناية والاستعارة والتمثيل، وقد مضت الأمثلة فيها مشروحة مستقصاة»[2][3]، ثم خلص من ذلك إلى قوله: ((وإذ قد عرفت هذه الجملة، فههنا عبارة مختصرة، وهي أن تقول: المعنى، ومعنى المعنى: تعني بالمعنى المفهوم من

(١) وهو بيت عاثر، لا ثاني له كما يقول الشيخ شاكر (ص/ ٣٠٧)، وينظر: العمدة لابن رشيق (١١٣- ١١٤).

(٢) دلائل الإعجاز، (ص/ ٣٠٧- ٣٠٨).

(٣) ينظر: دلائل الإعجاز (ص/ ٣٠٧- ٣٠٨).

ظاهر اللفظ، والذي تصل إليه بغير واسطة، وبمعنى المعنى أن تعقل من اللفظ معنى، ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر... فالمعرض وما في معناه ليس هو اللفظ المنطوق به، ولكن معنى اللفظ الذي دللت به على المعنى الثاني كمعنى قوله:

((..... فإنِّي جَبَانُ الْكَلْبِ مَهْزُولُ الْفَصِيلِ

الذي هو دليل على أنَّهُ مضيافٌ، فالمعاني الأول المفهومة من أنفس الألفاظ هي المعارض والوشي والحلي وأشباه ذلك، والمعاني الثواني التي يومأ إليها بتلك المعاني هي التي تكتسي تلك المعارض، وتزين بذلك الوشي والحلي.

وخروج الكلب عن طبعه المخالف لذلك، ثم إلى استمرار موجب نباحه وهو اتصال مشاهدته وجوه القادمين، ثم إلى كونه مقصداً للداني والقاصي، ثم إلى كونه مشهوراً بحسن القرى.

ثم ذكرهُ مرة أخرى كاملاً مستشهداً به على أن الصنعة في طريق الإثبات هي نظير الصنعة في المعاني إذا جاءت كنايات عن معانٍ أخرى نحو قوله:

وَمَا يك فيَّ من عيْب فإنِّي جبانُ الكلبِ مهزولُ الفصيلِ

يقول الشيخ: "فكأنه إنما كان من فاخر الشعر، ومما يقع في الاختيار لأجل أنه أراد أن يذكر نفسه بالقرى والضيافة، فكنى عن ذلك بجبن الكلب وهزال الفصيل وترك أن يصرح فيقول: وقد عرف

أن جنابي مألوف، وكلبي مؤدب لا يهر في وجوه من يغشاني من الأضياف، وأني أنحر المتالي من إبلي، وأدع فصالها هزلى))[١].

وفي هذا البيت كنى الشاعر عن جوده بكنايتين، كل منهما كناية عن صفة، وقد كثرت فيهما الوسائط حتى جعل السكاكي كلتا الكنايتين في هذا البيت بعيدة، وتبعه الخطيب القزويني، وتوضيح هاتين الكنايتين أن يقال في الأولى: (جبان الكلب) ((ينتقل من جبن الكلب عن الهرير في وجه من يدنو من دار من هو بمرصد لأن يغشى دونها مع كون الهرير في وجه من لا يعرفه طبيعياً له، إلى استمرار تأديبه له، لامتناع تغير الطبيعة وتفاوت الجبلة بموجب لا يقوى، واستمرار تأديبه ألا ينبح مشعر باستمرار موجب نباحه، وهو اتصال مشاهدته وجوهاً إثر وجوه، واتصال مشاهدته لذلك مشعر بكون ساحته مقصد الداني والقاصي، وكونه كذلك مشعراً بكمال شهرة صاحب الساحة بحسن قرى الأضياف، فانظر لزوم جبن الكلب للمضيافية كيف تجده بوساطة عدة لوازم.

وفي الثاني (هزال الفصيل): ينتقل الذهن من هزال الفصيل إلى فقد الأم، ومنه إلى قوة الداعي لنحرها مع بقاء ولدها لكمال عناية العرب بالنوق، ومنها إلى صرفها للطبائخ، ومنها إلى أنه مضياف))[٢].

❖ ❖ ❖

(١) دلائل الإعجاز (ص/ ٣٠٧- ٣٠٨)، وينظر: مفتاح العلوم (ص/ ١٩١).

(٢) مفتاح العلوم (ص/ ١٩١) بتصرف، والنص برمته ينظر الإيضاح للخطيب (ص/ ٢٨٨).

وهكذا نرى الكثرة الكاثرة لأمثلة الكناية التي أزجاها الشيخ الإمام في هذا الباب كانت منهلاً ثراً لمن جاء بعده، وكان تنوعها بين معدومة الوسائط وكثيرة الوسائط، والملاحظ أن هذه الأمثلة في إطار الكناية عن صفة، والكناية في الاتصاف الذي أُطلق عليه في مدرسة السكاكي الكناية عن نسبة، ويكون بذلك الشيخ عبد القاهر قد اقتلع مصطلح الإرداف من جذوره، ولم يكن له ذكر في مدرسة المتأخرين، وأحل محله الكناية، والجدير ذكره أن صاحب هذا النوع (الشيخ عبد القاهر) لم يمثل للكناية عن موصوف.

وإذا كان الشيخ قد جعل الكناية والتعريض والرمز والإيماء والإشارة والتلويح ألفاظاً مترادفة على معنى واحد، فقد ورد مصطلح التعريض مضموماً إلى الكناية ممثلاً للكناية عن النسبة قائلاً: ((ومما هو إثبات للصفة على طريق الكناية والتعريض قولهم: المجد بين ثوبيه، والكرم في برديه"، وعقب على ذلك قائلاً: "وذلك أن قائل هذا يتوصل إلى إثبات المجد والكرم للممدوح بأن يجعلهما في ثوبه الذي يلبسه، كما توصل زياد إلى إثبات السماحة والمروءة والندى لابن الحشرج بأن جعلها في القبة))[1].

من المعلوم أن من قول القائل (المجد بين ثوبيه والكرم في برديه) كنايتان كل منهما عن نسبة؛ لأن القائل أراد بدليل خطابه أن يثبت المجد والكرم للممدوح، فترك التصريح بذلك، وكنى عنه بجعل

(١) دلائل الإعجاز(ص/ ٣٠٩، ٣١٠).

ثبوتهما حاصلاً في بنية الثوبين لأن الكلام في الثوبين الملبوسين فأفاد الثبوت للموصوف بطريق الكناية، والكرم والمجد مذكوران فلا يطلبان، وإنما يطلب ثبوتهما لموصوفهما فكانت الكنايتان هنا مما طلب بهما النسبة))[1]، وفي الحقيقة إنني لا أرى وجهاً لتخصيص هذين المثالين بالكناية والتعريض، إلا أن تكون الكناية مرادفة للتعريض.

والشواهد التي أزجاها الإمام عبد القاهر في الكناية عن صفة، وفي الكناية عن نسبة، قد حللها تحليلاً دقيقاً، مبيناً فيه مزية التعبير الكنائي وبلاغته، مما يدل على خبرته الواسعة، ومراسه الطويل للأساليب العريقة وخصائص تراكيبها.

١٧- ابن حيدر البغدادي (ت٥١٧هـ)

أما أبو طاهر محمد بن حيدر البغدادي فقد تحدث عن كل من الإرادف والكناية والتعريض، أما الإرداف فقد تحدث عنه في موضعين من كتابه (قانون البلاغة في نقد النثر والشعر)، والكناية والتعريض تحدث عنهما في موضع واحد.

والذي أذهب إليه أن (ابن حيدر البغدادي) لم يتأثر بالشيخ عبد القاهر الجرجاني لا من قريب ولا من بعيد، لأنك لن تجد صدى لكتابيه عند ابن حيدر البغدادي في كتابه هذا.

(١) مواهب الفتاح ضمن شروح التلخيص (٤/ ٢٦٢).

وهذا الكتاب أقل مرتبة وجودة من كتابي الشيخ الإمام، على الرغم من أن هناك من اعتبره أخاً لهذين الكتابين وثالث القمرين، ورد في مجلة المجمع العلمي بدمشق:

((قانون البلاغة: وهو كتاب لطيف الحجم عثر عليه بين مخطوطات المكتبة الظاهرية لمؤلفه: فخر الدين أبي طاهر محمد بن حيدر البغدادي، تاريخ كتابته سنة ٦٩٢هـ- ، وهو يحذو في بحثه عن بلاغة الكلام وفصاحته حذو إمام البلاغة الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابيه أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز، وإذا طبع ونشر كان أخا الكتابين وثالث القمرين، وهو فوق ذلك إن لم يُعَلِّم البلاغة بقواعدها علَّمَها بأسلوبه وبلاغة كتابته))[1].

أما الإرداف: فكما أسلفت تحدث عنه في موضعين مختلفين: أولهما في القسم الأول من الكتاب، وهو بعنوان: في بلاغة النثر ونقده، والثاني في بلاغة الشعر ونقده، وكان ابن حيدر قد قسم الكتاب قسمين، ففي القسم الأول عرف الإرداف بتعريف قدامة، ومثل له بأمثلة من النثر[2]، وفي القسم الثاني[3] عرف الإرداف بتعريف قدامة أيضاً، ومثل له ببيتين من الشعر، أخذهما من نقد قدامة، أما في القسم الأول فبعد أن عرف الإرداف قال: ((وهذا المذهب يوجد

(١) مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق – الجزء الأول. المجلد الأول (ص/ ٣١٥) سنة ١٩٢١م.

(٢) قانون البلاغة (ص/ ٤٧- ٤٩).

(٣) المصدر ذاته (ص/ ٩٣)، وينظر: سر الفصاحة (ص/ ٣٤٢).

كثيراً في الأشعار وبلاغة الأعراب، مثل ما قالت أعرابية تصف رجلاً: ولقد كان منهم عمار، وما عمار، لم تخمد له قط نار، طلابٌ بأوتار"، وأرشد إلى الشاهد بما أومأ إليه ابن سنان الخفاجي[1]، ومن المعلوم أن (طلاَّب بأوتار) كناية عن الشجاعة، ثم مثل بقول أخرى وصفت زوجها فقالت: أخذني من أهل غنيمة بشق، فجعلني من أهل صهيل وأطيط، ودائس ومنيق)، [الزوجة الحادية عشرة] فأرادت أنه أخذها من أهلها وهم فقراء، لهم غنم قليلة، فجعلها في قومه، وهم أغنياء، لهم خيل تصهل، وإبل تئط أي ترغو، ومزدرع يفلُّ))[2].

ثم أرشد إلى أن أكثر هذه المعاني التي أتى بها إنما هي إرداف معانٍ أشارت إلى الدلالة عليها، وكذلك سائر حديث الأعرابيات اللائي هن في حديث أم زرع، مشيراً إلى أنه قد ذكر منه صدراً في كتاب (في بلاغة الشعر ونقده) ثم قال: ومما جاء في ذلك من بلاغات المحدثين ما كتب به بعض الكتاب إلى صديق له، فقال: ((وكيف لا أتمسك بعهدك، وأتشبث بعلائق ودك، وأنت ممن لا تقلى صحبته، ولا تخشى غيبته، ولا يكد الصديق عتبه ومعاتبته))، وعقب عليه قائلا: ((فهذه الألفاظ مجراة مجرى الإرداف، فأراد بقوله: لا تقلى صحبته: أي لا يسيء إلى صاحبه، وإذا لم يسئ لم يُقْلَ، ولا تخشى غيبته: أنه ليس بشرير، ولا وقَّاعة في الناس، ولا يكد ذلك، أنه لا يتجنى على

(١) ينظر: سر الفصاحة (ص/ ٣٤٤).

(٢) قانون البلاغة (ص/ ٥٠).

صديقه فيعاتبه فيما لا أصل له، ولا يسيء عشرته فيحوجه إلى معاتبته.

ثم مثَّل بقول القائل: ((حتى إذا ثار النقع، والتف الجمع بالجمع، واحمرت الأحداق، وقامت الحرب على ساق)) ثم عقب عليه قائلاً: ((وكل هذه الأشياء تدل على معركة الحرب)).

التعقيب على هذا: وإنك لتجد في المثال الأخير الذي أزجاه ابن حيدر وهو قوله: ((وكل هذه الأشياء تدل على معركة الحرب)) أن هذا كناية عن موصوف، وهذا هو الجديد عند ابن حيدر، لأنه مثل للكناية عن موصوف بأكثر من صفة، ولم يذكر كلمة الإرداف في الإشارة إلى الشاهد.

والكناية عن موصوف كان أبو هلال والباقلاني يَضَعَانِهما تحت مسمى: الكناية والتعريض، لأنه - والله أعلم- كان يبدو لهما أن الكناية والتعريض تغاير مسألة الإرداف، وذلك لانعدام الوسائط فيها، لأن الوسائط كانت تعنى أردافاً أخرى، وقد مثل أبو هلال العسكري للكناية بقول رؤبة[1]:

يَا ابْنَ هِشَامٍ أَهْلَكَ النَّاسَ اللَّبَنْ فكُلُّهُمْ يَغْدُو بقَوْسٍ وَقَرَنْ

وقال في تعليقه على هذا البيت: ((وهذه كنايات عن القتال الواقع بينهم أيام الربيع، وهو وقت الغزو عندهم))[2]، وفي قول أبي هلال

(١) ينظر: كتاب الصناعتين (ص/ ٣٨٢).

(٢) المصدر والموضع ذاته، وينظر: كتاب (الكناية) (ص/ ٤٣) للدكتور محمد جابر فياض.

السابق: ((وهذه كنايات)) يقصد به حتماً صفات جاءت كناية عن موصوف، ففي البيت كناية واحدة لا ثلاث كنايات كما ذكر أبو هلال.

وأما الإرداف في القسم الثاني ((في بلاغة الشعر ونقده)) فقد عرّفه (ابن حيدر البغدادي) بتعريف قدامة، وأزجي له مثالين من شعر امرئ القيس مما مثل به قدامة بن جعفر في هذا الباب، مرشداً إلى الشاهد ومستضيئاً بما قاله قدامة في نقد الشعر[1].

أمَّا الكناية والتعريض فلم يضع ابن حيدر البغدادي تعريفاً لهما أو لأي منهما، وفعل كما فعل الباقلاني في إعجاز القرآن حيث قال: "وأما الكناية والتعريض فكقول القائل:

وَأَحْمَرَ كَالدِّيبَاجِ أَمَّا سَمَاؤُهُ فَرَيَّا وَأَمَّا أَرْضُهُ فَمُحُولُ[2]

وعلق على هذا البيت بقوله: ((حسن جمعه بين سراته وقوائمه على تفاوتها في خلقة الفرس؛ لأنه ألف بينهما بنسبين هما: الأرض والسماء، والنسب الثاني: أنه ضاد بينهما بضدين محمودين: اندماج السراة وريها، ونحض القوائم وظمئها))[3]، وإذا رجعنا إلى ما علق به ابن حيدر على بيت الشعر، وجدناه قد انصرف عن الكناية التي في البيت إلى شيء آخر، ويبدو أنه قد انبهر من الجمع بين السراة والقوائم؛ إذ ألف بينهما بالأرض والسماء، ويرى السراة وظمأ القوائم، ولكن إعجابه بما في البيت من

(١) ينظر: قانون البلاغة (ص/ ٥٠).

(٢) هذا البيت ينسب إلى طفيل الغنوي في لسان العرب (١٩/ ١٢٤).

(٣) ينظر: قانون البلاغة (ص/ ١٠٩).

البيت من طباق هو الذي صرفه عما فيه من كناية، وكان في إمكانه أن يقول: إنه كنى عن أعالي الفرس بالسماء، وعن قوائمه بالأرض، وهذا هو الذي جعله يأتي بالبيت من أجلها، وإذا كان قد مثل للكناية ولم يرشد إلى الشاهد فإنه لم يمثل للتعريض، ولا أدري ما السبب؟ فقد يكونان عنده شيئاً واحداً أو مترادفان المعنى في ظن الشاعر، وعموماً يبدو من صنيعه أنه كتاب موجز، لا كما ورد في مجلة المجمع العربي بدمشق: ((وإذا طبع ونشر كان أخا الكتابين، وثالث القمرين)).

ويمكن القول بأن انبهار ابن حيدر بما في البيت من طباق قد يكون هو الذي صرفه عما فيه من كناية، ولعله قد أشار بقوله (بضدين محمودين) حافزاً لمن جاء بعده على أن يطلق على ما يماثل الجمع بين السماء والأرض، والري والمحول بمراعاة النظير.

ولا أذهب بعيداً عن آراء العلماء الذي يقولون – بل أنا على يقين –: إن نتاج الشيخ عبد القاهر الجرجاني والزمخشري والرازي في هذا الباب كان جل اعتماد السكاكي عليه في موضوع الكناية بعامة، وفي التلويح الكنائي بخاصة، والذي استوعب المادة العلمية وتذوقها ثم أعانه اللّه تعالى على تنظيمها وتبويبها في تلك الأقسام، وينسب إلى السكاكي فضيلة التنظيم والتقسيم، وهو جهد يشكر عليه.

وقبل بيان الشواهد التطبيقية على التلويح الكنائي أشير إلى شيء مهم هو: أن الشيخ عبد القاهر قد جعل الكناية من الحقيقة، أما الزمخشري فتارة يجعل الانتقال في الكناية من الملزوم إلى اللازم، وتارة يجعل الانتقال فيها من اللازم إلى الملزوم، وهذا عنده سواء.

- **شواهد تطبيقية على التلويح الكنائي:**

التلويح الكنائي للإيجاز والاختصار في الوعيد للتهويل:

يقول الزمخشري عند الحديث عن قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ◆ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٣ - ٢٤]، مبيناً طريقة الكناية، وأنها شعبة من شعب البلاغة، وأن فائدتها الإيجاز، فإن قلت: ((ما معنى اشتراطه في اتقاء النار انتفاء إتيانهم بسورة من مثله؟ قلت: إنهم إذا لم يأتوا بها، وتبين عجزهم عن المعارضة، صح عندهم صدق رسول اللهﷺ، وإذا صح عندهم صدقه، ثم لزموا العناد، ولم ينقادوا ولم يشايعوا، استوجبوا العقاب بالنار، فقيل لهم: إن استبنتم العجز فاتركوا العناد، فوضع (فاتقوا النار) موضعه، لأن اتقاء النار لصيقة وضميمة ترك العناد، من حيث إنه من نتائجه، لأن من اتقى النار ترك المعاندة. ونظيره أن يقول الملك لحشمه: إن أردتم الكرامة عندي فاحذروا سخطي، يريد: فأطيعوني واتبعوا أمري، وافعلوا ما هو نتيجة حذر السخط، وهو من باب الكناية التي هي شعبة من شعب البلاغة.

وفائدتها الإيجاز الذي هو من حلية القرآن، وتهويل شأن العناد بإنابة اتقاء النار منابه، وإبرازه في صورته، مشبعاً ذلك بتهويل صفة النار وتفظيع أمرها))[1].

(١) الكشاف ١/ ١٠٧.

كما يلاحظ أن الكناية أشارت إلى عظمة المولى ﷻ في الأوامر والنواهي دون تفصيل في بيان المراد، فالتلويح باتقاء النار إشعار بقدرته – سبحانه – على إنفاذ سخطه الذي توعد به الكفار الذين يتدرجون في أعمال الكفر التي تؤدي بهم إلى النار.

كما أنه من أساليب عظماء أهل الدنيا، إذ يُفهم من الأمر التحذير من السخط، والبعد عن كل ما يغضب الملك الذي لوَّح بالطاعة، فدل على مكانته التي لا يناسبها التهديد وإطالة الحديث. والله أعلم.

وما قاله الزمخشري في هذا المقام يؤكد لنا أن الانتقال في الكناية في هذه الآية إنما هو من الملزوم إلى اللازم، إذ إن اتقاء النار هو المذكور، والمراد به ترك المعاندة، وترك المعاندة لازم لاتقاء النار.

ووافقه على ذلك العلامة أبو السعود حيث قال موضحاً ما ذهب إليه الزمخشري: "اتقاء النار كناية عن الاحتراز من العناد، إذ بذلك يتحقق تسببه عنه، وترتبه عليه، كأنه قيل: فإذا عجزتم عن الإتيان بمثله كما هو المقرر، فاحترزوا من إنكار كونه منزلاً من عند الله –سبحانه– ، فإنه مستوجب للعقاب بالنار، لكن أوثر عليه الكناية المذكورة المبنية على تصوير العناد بصورة النار، وجعل الاتصاف به عين الملابسة بها؛ للمبالغة في تهويل شأنه، وتفظيع أمره، وإظهار كمال العناية بتحذير المخاطبين فيه، وتنفيرهم عنه، وحثهم على الجد في تحقيق المكنى عنه، وفيه من الإيجاز البديع ما لا يخفى حيث كان الأصل: فإن لم تفعلوا فقد صح صدقه عندكم، وإذا صح ذلك كان لزومكم العناد،

وتركككم الإيمان به سبباً لاستحقاقكم العقاب بالنار، فاحترزوا منه، واتقوا النار))[1]. والله أعلم

أما الإمام البيضاوي فجعل اتقاء النار كناية عن الإيمان، وقال الشهاب: "كلاهما حسن".

والملاحظ على تفسيري الزمخشري وأبي السعود أنهما ذكرا الوسائط في الكناية، وبينا أنها انتقال من الملزوم إلى اللازم، ولكنهما لم يطلقا عليها مسمى التلويح الكنائي.

- ومما يجري مجرى التلويح الكنائي قوله تعالى[2]: ﴿فَأَخَذْنَاهُ وَجُنُودَهُ فَنَبَذْنَاهُمْ فِي الْيَمِّ فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ (٤٠) وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يُنْصَرُونَ (٤١) وَأَتْبَعْنَاهُمْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ هُمْ مِنَ الْمَقْبُوحِينَ (٤٢)﴾ [سورة القصص]. يقول الزمخشري: ((فإن قلت: ما معنى قوله: (وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ) قلت: معناه: وجعلناهم أئمة دعاة إلى النار، وقلنا: إنهم أئمة دعاة إلى النار، كما يدعى خلفاء الحق أئمة دعاة الجنة، وهو من قولك: جعلته بخيلاً وفاسقاً، ومنه قوله ﷻ: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ﴾ [الزخرف: ١٩]، ومعنى دعوتهم إلى النار:

(١) إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، لأبي السعود ١/ ٧، حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي ٢/ ٥٠.

(٢) هذا المثال لم يذكره الدكتور محمد أبو موسى في كتابه البلاغة القرآنية في كشاف الزمخشري.

دعوتهم إلى موجباتها من الكفر والمعاصي، (ويوم القيامة لا ينصرون) كما ينصر الأئمة الدعاة إلى الجنة، ويجوز: خذلناهم حتى كانوا أئمة الكفر، ومعنى الخذلان، منع الألطاف، وإنما يمنعها من علم أنها لا تنفع فيه، وهو المصمم على الكفر الذي لا تغني عنه الآيات و النذر، ومجراه مجرى الكناية، لأن منع الألطاف يردف التصميم والغرض من ذكر التصميم، نفسه، فكأنه قيل: صمموا على الكفر حتى كانوا أئمة فيه دعاة إليه وإلى سوء عاقبته.

فإن قلت: فأي فائدة في ترك المردوف إلى الرادفة؟ قلت: ذكر الرادفة يدل على وجود المردوف، فيعلم وجود المردوف مع وجود الدليل الشاهد بوجوده، فيكون أقوى لإثباته من ذكره، ألا ترى أنك تقول: لولا أنه مصمم على الكفر مقطوع أمره، مثبوت حكمه لما منعت منه الألطاف؟ فبذكر منع الألطاف، يحصل العلم بوجود التصميم على الكفر وزيادة، وهو قيام الحجة على وجوده، وينصر هذا الوجه قوله: (ويوم القيامة لا ينصرون) كأنه قيل: وخذلناهم في الدنيا، وهم يوم القيامة مخذولون، كما قال ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يُنْصَرُونَ﴾ كأنه قيل: وخذلناهم في الدنيا، وهم يوم القيامة مخذولون، كما قال: ﴿وَأُتْبِعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً﴾ أي طرداً و إبعاداً عن الرحمة ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ هُمْ مِنَ الْمَقْبُوحِينَ﴾ أي من المطرودين المبعدين))[1].

(١) الكشاف (٣/٤٠٢).

وهذه الآية من التلويح الكنائي، وذلك لأن المعنى لا يتوصل إليه إلا بوسائط، ذلك أن الأئمة الذين يدعون إلى النار إنما هم أولاً يدعون إلى المعاصي والكبائر، فتلك المعاصي من الكفر، والكفر من موجبات النار، فههنا جاءت الكناية بوسائط متعددة، منها توصل إلى المعنى المراد، وهذا هو التلويح الكنائي، وإن لم يشر إليه الزمخشري.

ويظهر جمال التلويح الكنائي، وفائدته الكبرى في بيان بشاعة الدعوة إلى المعاصي، وأنَّ الاستزادة منها تؤدي إلى تراكمها الذي يؤدي بدعاتها وبفاعليها إلى النار، مما ينبه إلى خطر المعاصي، وبيان شرها الوخيم الذي لا تظهر عواقبه إلا في الآخرة.

الخاتمة

التلويح الكنائي من أقسام الكناية، لذلك لم أستطع أن أفصل بحثه عن العلم الذي نشأ في أحضانه، فهو تابع له، مرتبط به من حيث مفهومه الأساسي، ومختلف عنه من جهة الوسائط قلة أو كثرةً، مما منح التلويح الكنائي تميزاً في أداء المعنى المراد، حيث الدقة في تصوير جزئيات المعنى مما لا يقوم علم آخر من علوم البلاغة مقامه.

ولا أعتقد أن هذا الموضوع قد عرض له الباحثون في دراسةٍ مستقلةٍ قبل هذه الدراسة، مما جعل هذا البحث يسير بخطواتٍ دقيقةٍ وحذرة في استنباط مفهومه، وتحديد مدلوله من بين الموضوعات البلاغية بعامة، ومن موضوعات علم الكناية بخاصة.

وبعد البحث وُفِّقت بفضل الله – تعالى- إلى التالي:

- بيان مفهوم مصطلح التلويح، وأنه الانتقال من الملزوم إلى اللازم.
- بيان الفرق بين القول: الكناية تتفاوت، والقول: الكناية تنقسم عند السكاكي.
- عندما تعرضت لنشأة مصطلح التلويح الكنائي وجدته نسج ضمن علم الكناية بعامة في بعض كتب المتأخرين، أما في كتب المتقدمين فإنه لم يظهر له وميض يدل على وضوحه.
- كتاب ابن المعتز يدفع بالباحث إلى دراسة متأنية للتفريق بين التلويح والتعريض؛ لتداخل شواهده فيما بينها.
- بزغ فجر الكناية مبشراً بمستقبلٍ علميٍ واعدٍ للتلويح الكنائي على يد قدامة بن جعفر، فكان أول ما فعله هو أن استبدل

مصطلح الكناية بالإرداف، ويبدو، والله أعلم، أنه آثر مصطلح الإرداف؛ لأن في ذلك جمعاً بين اللفظ المذكور والمردوف المطلوب، ولذا وضعه تحت باب يناسب الغرض، وهو ائتلاف اللفظ والمعنى.

- أطل التلويح الكنائي من خلال الأمثلة التي استشهد بها قدامة ابن جعفر للإرداف، إذ الملاحظ بعد دراستها أنها الكناية عن الصفة المعروفة الآن في بعض كتب البلاغة، وفي بعضها الآخر أنها الكناية عن نسبة، وفي هذين النوعين تظهر الوسائط قلة وكثرة، والوسائط الكثيرة هي ما أُطلق عليه فيما بعد (التلويح الكنائي).
- فيستنبط من هذا أن دراسة قدامة بن جعفر في كتابه نقد الشعر قد انصبت على دراسة الوسائط التي تمثل التلويح الكنائي، وإن لم يشر إلى هذا المصطلح بعينه.
- تعريف قدامة بن جعفر للإرداف سلك طريقه في كتب البلاغة على أنه تعريف للكناية إلى يومنا هذا.
- كما أشار قدامة إلى الكناية عن صفةٍ ذات الوسائط القريبة.
- كان قدامة بن جعفر مصدراً ملهماً للشيخ عبد القاهر الجرجاني، حيث فتح له باب الكناية ومرجع بلاغتها، كما كان لأبي هلال العسكري وابن سنان الخفاجي وإن اختلفت القدرات في هذه الاستفادة.

- دقة قدامة بن جعفر وعبقريته الفذة جعلته يضع لبُعد الوسائط حداً، إن تجاوزه جعله إلى الغموض أقرب، وبيّن أن هذا ينافي قواعد الكلام البليغ.
- ولما سبق عن قدامة بن جعفر فإنه يعتبر بحق مؤسس علم الكناية.
- الخلط بين الموضوعات الذي استمر إلى زمن ابن وهب جعل موضوع التلويح الكنائي منضوياً في طيات الكناية، وغيرها من الموضوعات المُماثلة.
- ينسب فضل أول ظهور لمصطلح التلويح لابن رشيق، وإن لم يعرفه بمصطلحه المعروف، فقد ذكره عندما عرف الإشارة، وذكره مرة أخرى عندما جعله أحد أنواع الإشارة، واستشهد له بنفس الشاهد الذي استشهد به قدامة بن جعفر على الإرداف، وهو قول قيس العامري:

وقد كنْتُ أَعْلُو حبَّ ليلى فلم يزلْ بي النقضُ والإبرامُ حتى علانيا

فذكر أن في البيت تلويحاً، وبيّنه، ولكنه لم يبين الوسائط التي جعلت البيت من التلويح.

- أضافت الباحثة إلى شرح ابن رشيق لهذا البيت ما يوضح الوسائط التي استحق بها أن يكون شاهداً على التلويح، وبحسب علمي فإن هذا البيت لم يحظ بمثل هذه الدراسة.
- كما بيَّنتْ بلاغة الكناية التلويحية فيه، وهو مما لم يرد في كتب المتقدمين والمتأخرين التي اطلعت عليها.

- مع وضوح علم الكناية عند ابن رشيق إلا أنه لم يتنبه للوسائط قلةً وكثرةً، ولم يعن كثيراً بوضع الحدود والتعريفات، رغم أن أول ظهور لمصطلح التلويح كان في تقسيمه للإشارة.
- الإمام الشيخ عبد القاهر الجرجاني يعني اسمه في علم الكناية كثيراً، فهو الذي استطاع أن يخلع عنها رداء الإرداف نهائياً، وسار على نهجه كل المتأخرين، ويتضح ذلك في مدرسة (المفتاح)، و(شروح التلخيص) التي تعتبر بحق امتداداً لمدرسة العالم الجليل عبد القاهر الجرجاني، وهذا مما توارد ذكره في كتب المتأخرين.
- ومما وفق البحث إلى استنباطه بعد الدراسة أن الشيخ عبد القاهر الجرجاني لم يتطرق للحديث عن الكناية عن موصوف، كما جعل الكناية والتعريض والرمز والإيماء والإشارة والتلويح ألفاظاً مترادفة على معنى واحد.
- وضحت معالم التلويح الكنائي عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني في حديثه عن الكناية عن نسبة، وأطلق عليها عبارة (الكناية والتلويح)[1]، وذلك عند تحليله لبيت زياد الأعجم: (إن السماحة والمروءة...).
- كان الشيخ عبد القاهر مصباحاً أضاء المنهج لدارسي الكناية من بعده، فقد كان ملهماً بذلك المصطلح العلمي (التلويح الكنائي)،

(١) ينظر ص ٥٠ من هذا البحث.

بل هو الذي وضع نظرية معنى المعنى التي يقول فيها: ((معنى المعنى: أن تعقل من اللفظ معنى، ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر...))[1]، فمما تشير به هذه النظرية أهمية الوسائط ومفهومها ودورها في أداء المعنى، وهنا يمكن القول بأن التلويح الكنائي قد اكتشفه العبقري قدامة بن جعفر، ووضع له شواهدَ مهدت الطريق أمام الشيخ عبد القاهر الجرجاني الذي وضع نظريته، واستشهد لها بشواهد عدة، ومن هنا كانت انطلاقة عهد جديد للتلويح الكنائي، الذي يعود مرة أخرى في كتاب (نظم الدرر)، إلاّ أن شراح (التلخيص) والبلاغيين من بعده لم يتوسعوا في دراسته، فلم يأخذ حظه من الشهرة التي أخذها غيره.

ولعل بحثي هذا قد فتح باباً ظل (التلويح الكنائي) وراءه متوارياً لوقت طويل، ولعل في إعادة ظهوره ما ينفع الدارسين في تفسير بعض آيات القرآن الكريم، والحديث الشريف، والتراث العربي الأصيل.

- ومن نتائج هذا البحث (المهمة) أن الشيخ عبد القاهر الجرجاني جعل الكناية والتعريض والرمز والإيماء والإشارة والتلويح ألفاظاً مترادفة على معنى واحد، فإن مصطلح التعريض ورد مضموماً للكناية عن نسبة في قوله: ((ومما هو إثبات للصفة عن طريق الكناية والتعريض قولهم: المجد بين ثوبيه، والكرم في يديه..))[2]، وفي

(١) دلائل الإعجاز (ص٣٠٧- ٣٠٨) وفي هذا البحث (ص).

(٢) دلائل الإعجاز ص(٣٠٩- ٣١٠).

الحقيقة إنني لا أرى وجهاً لتخصيص هذين المثالين بالكناية والتعريض، إلاّ أن تكون الكناية عنده مرادفة للتعريض.

- ثم أشرت إلى ما جاء في قوله تعالى: ﴿ ۞ وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُاْ ٱلْخَصْمِ ...﴾ (الآيات)[1] من إسرائيليات، وما ذكره الزمخشري (وكثيرون غيره حتى من المحدثين) أنه كناية عن المرأة هو غير صحيح، وبينت خلاصة الرأي الصحيح في هذا، إذ إن المرأة ليست لازمة للنعجة ولا ملزومة لها، فكيف يكون الكلام كناية، والقول بأن العرب يكنون عن المرأة بالنعجة كما يكنون بالنخلة، فذلك من قبيل التلازم العرفي، أي ما عرف عن العرب بين المعنى الحقيقي والمعنى الكنائي، وليس التلازم عقلياً، ولذلك لا تصح تسميتها – أي المرأة – بالنعجة وإن وجدت كذلك عند بعض المحدثين، إلاّ أنهم لم يبينوا حقيقة التلازم الذي اتضح فيما بعد في كتابي مفتاح العلوم والشروح.

- لقد جرى في حل كتب السابقين واللاحقين أن قولهم: (فلان نقي الثوب) من باب التمثيل، لنزاهة الرجل وعفته؛ لأنهم اعتبروا أن نظافة الثوب مثل نظافة العرض، وذلك غير صحيح، وهو في الواقع كناية عن العفة والشرف.

وآخِرُ دَعْوَانَا أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَآلِ بَيْتِهِ أَجْمَعِينَ.

الباحثة

(١) سورة ص (٢١- ٢٣).

المصادر والمراجع

١- ابن رشيق القيرواني وآراؤه البيانية والنقدية تأليف الأستاذ/ محمد سلامة يوسف رحمة، جمهورية مصر العربية- المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة التعريف بالإسلام، مطابع الأهرام التجارية ١٩٧٢.

٢- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، محمد بن محمد العمادي أبو السعود، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٣- الأسلوب الكنائي، للدكتور محمد السيد شيخون.

٤- إعجاز القرآن للباقلاني ، تحقيق: السيد أحمد صقر، الطبعة الرابعة، دار المعارف، بدون تاريخ.

٥- الأغاني، لأبي الفرج الأصبهاني، ط دار الكتب المصرية، القاهرة.

٦- أمالي السيد المرتضى، طبع سنه ١٣٢٥ هـ سنة ١٩٠٧ م، صححه وضبط ألفاظه وعلق حواشيه السيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي، قم ، إيران ١٤٠٣ هـ .

٧- الإيضاح ومعه بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح تأليف الشيخ عبد المتعال الصعيدي ، مكتبة إحياء الكتب الإسلامية، بيروت.

٨- البرصان والعرجان والعميان والحولان- الجاحظ، تحقيق/ محمد مرسي الخولي. مطابع الأهرام التجارية، القاهرة ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.

٩- بغية الإيضاح لتلخيص علوم المفتاح في علوم البلاغة، المطبعة النموذجية، بدون تاريخ.

١٠- البلاغة القرآنية في آيات صفات المؤمنين، دهند جميل نايتة، كنوز إشبيليا، ط١ الرياض.

١١- البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية، د. محمد محمد أبو موسى. دار الفكر العربي. القاهرة.

١٢- البيان والتبيين للجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٦٧هـ- ١٩٤٨م- القاهرة.

١٣- تأويل مختلف الحديث ، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

١٤- تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، شرحه ونشره. السيد أحمد صقر، طبع دار التراث- الثانية ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.

١٥- التبيان في البيان للإمام الطيبي ، قرأه وعلق عليه د. يحيى مراد، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

١٦- التفسير الكبير، الفخر الرازي، قدم له هاني احاج، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه عماد زكي البارودي، المكتبة التوفيقية.

١٧- تفسير ابن كثير، أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، ت: ٧٧٤هـ)، كتب هوامشه: حسين زهران، ط٢، ١٤١٩هـ- ١٩٨٨م، دار الفكر - بيروت.

١٨- جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري، دار الفكر، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، بيروت.

١٩- حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي (عناية القاضي وكناية الراضي) وتفسير البيضاوي، دار صادر بيروت.

٢٠- الحيوان ، للجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، ١٣٨٨هـ- ١٩٦٩م.

٢١- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر- مطبعة المدني. القاهرة- الثالثة ١٤١٣- ١٩٩٢.

٢٢- ديوان أبي تمام، فسر ألفاظه اللغوية محيي الدين خياط، طباعة نظارة المعارف العمومية، مرو.

٢٣- ديوان الأخطل،تحقيق:مهدي محمد ناصر الدين،دار الكتب العلمية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٢٤- ديوان البحتري، عني بتحقيقه والتعليق عليه: حسن كامل الصيرفي، دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة، تاريخ المقدمة ١٩٦٣م.

٢٥- ديوان الخنساء، دار الأندلس، بيروت – لبنان، ١٩٩٦م ١٤١٦هـ.

٢٦- ديوان الصعاليك، شعر الشنفرى، ، عروة بن الورد ، تأبط شراً ، السليك بن السلكة ، تحقيق: فرحات يوسف شكري دار الجيل، بيروت.

٢٧- ديوان النابغة الجعدي، جمعه وحققه وشرحه: د. واضح الصمد، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

٢٨- ديوان النابغة الذبياني، اعتنى به حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

٢٩- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٥.

٣٠- ديوان جران العود النميري رواية أبي سعيد السكري، دار الكتب المصرية، ط١٣٥٠، ١هـ- ١٩٣١م.

٣١- ديوان العجاج، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه، وعني بتحقيقه: د. عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت- لبنان، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

٣٢- ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي، دار صادر، بيروت، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٣٣- ديوان مجنون ليلى، شرح د. يوسف فرحات، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٥م..

٣٤- شرح الفوائد الغياثية من علمي المعاني، لطاشكبري زاده، دار الطباعة العامرة ١٣١٤هـ- القاهرة.

٣٥- سر الفصاحة ابن سنان الخفاجي، تحقيق: د. النبوي شعلان، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٢م- ١٤٠٢هـ.

٣٦- شرح ديوان الحماسةلأبي تمام، الخطيب التبريزي كتب حواشيه غريد الشيخ، وضع فهارسه أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٣٧- شروح التلخيص (حاشية الشيخ محمد بن عرفة الدسوقي)، مؤسسة دار البيان العربي، دار الهادي، بيروت، لبنان، ط٤، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

٣٨- شعر عمرو بن معديكرب الزبيدي ، جمعه مطاع الطرابيشي ط٣ ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م، مكتبة المؤيد، الرياض.

٣٩- صبح الأعشى في صناعة الإنشا، لأحمد بن علي القلقشندي، تحقيق : د.يوسف علي طويل، دار الفكر – دمشق، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧.

٤٠- الطراز ، للسيد الإمام يحيى بن حمزة العلوي اليمني، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م..

٤١- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ، لابن رشيق القيرواني، تحقيق وتعليق على الحواشي: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط٤ ١٩٧٢م.

٤٢- غريب الحديث لابن قتيبة الدينوري، فهرسه نعيم زرزور، ط١ ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

٤٣- الفهرست، الناشر دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، طبعة ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.

٤٤- قانون البلاغة، لمحمد بن حيدر البغدادي (ت ٥١٧هـ)، تحقيق: د. محسن غياض عجيل، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

٤٥- قواعد الشعر، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، الطبعة الأولى، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة.

٤٦- الكامل في اللغة والأدب، لمحمد بن يزيد المبرد، حققه وعلق عليه ووضع فهارسه د. محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط١ ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

٤٧- كتاب البديع لابن المعتز، تقديم وتحقيق د. محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت – لبنان، ط١ ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

٤٨- كتاب التشبيهات لإسحاق بن إبراهيم بن أبي عون.

٤٩- كتاب الصناعتين: الكتابة والشعر، لأبي هلال العسكري، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ط دار الفكر العربي.

٥٠- كتاب النساء للجاحظ، بتحقيق الدكتور نوري القيسي، مجلة المورد العراقية، المجلد السابع، العدد الرابع ١٣٩٩هـ- ١٩٧٨م.

٥١- كتاب نقد النثر المنسوب خطأ لأبي الفرج قدامة بن جعفر البغدادي تحقيق د/ طه حسين، عبد الحميد العبادي، تحقيق من حياة قدامة للأستاذ عبد الحميد العبادي، مطبعة مصر ١٩٣٨.

٥٢- الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت.

٥٣- الكشاف، محمود بن عمر جار الله الزمخشري، تحقيق محمد عبد السلام شاهين – دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

٥٤- الكناية، د. محمد جابر فياض، دار المنارة للنشر.

٥٥- الكناية في البلاغة العربية، بشير كحيل، ط١ ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م، مكتبة الآداب، ميدان الأوبرا، القاهرة.

٥٦- لسان العرب، لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر – بيروت، الطبعة الأولى.

٥٧- مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق : محمد فواد سزكين الناشر : مكتبة الخانجي، القاهرة.

٥٨- مجلة كلية اللغة العربية بالمنوفية، جامعة الأزهر، العدد الخامس، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٥٩- مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، طبعة سنة ١٩٢١م.

٦٠- مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، النسخة المحققة، تحقيق مجموعة من أهل العلم، أشرف على التحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان.

٦١- المصباح المنير، معجم عربي - عربي، تأليف العلامة أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقري، طبعة ١٩٨٧م، مكتبة لبنان- بيروت.

٦٢- المطول لسعد الدين التفتازاني تحقيق الدكتور عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، ط١ ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

٦٣- معانى القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي، محمدعلي النجار، عبدالفتاح إسماعيل شلبي، الدارالمصرية للتأليف والترجمة، القاهرة.

٦٤- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، للعباسي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت، ١٣٦٧هـ- ١٩٤٧م.

٦٥- معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ، ياقوت الحموي، تحقيق: إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي - بيروت - الطبعة الأولى - ١٩٩٣ هـ.

٦٦- معجم البلاغة العربية، بدوي طبانة، دار المنارة، جدة/ دار الرفاعي، الرياض، ط٣، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٦٧- معجم المقاييس في اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، ت ٣٩٥ هـ، تحقيق شهاب الدين أبي عمرو، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ، دار الفكر، بيروت، لبنان.

٦٨- مفتاح العلوم، السكاكي، ضبط وشرح الأستاذ نعيم زرزور. دار الكتب العلمية – بيروت، الطبيعة الأولى ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

٦٩- مفردات ألفاظ القرآن، العلامة الراغب الأصفهاني، ت ٥٠٢ هـ، تحقيق صفوان عدنان داودي، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ، دار القلم، دمشق، دار الشامية، بيروت.

٧٠- المفضليات، للمفضل بن محمد الضبي، تحقيق الشيخ أحمد شاكر والأستاذ عبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، عام ١٣٧١ هـ .

٧١- من الوجهة النفسية في دراسة الأدب ونقده، الأستاذ محمد خلف الله، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٤٧م.

٧٢- مواهب الفتاح لابن يعقوب ، مؤسسة دار البيان العربي، دار الهادي، بيروت، لبنان، ط٤، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

٧٣- نفحات الأزهار على نسمات الأسحار في مدح النبي المختار، شرح البديعية المزرية بالعقود الجوهرية تأليف عبد الغني النابلسي ، الناشر عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المتنبي ، القاهرة.

٧٤- نقد الشعر لقدامة بن جعفر، تحقيق وتعليق د/ محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٧٥- الوساطة بين المتنبي وخصومه، القاضي علي الجرجاني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي البجاوي، مصر، ١٩٦٦م